منهجية معرفة السيرة النبوية عند مايكل كوك

دراسة تحليلية نقدية

دكتور/ إبراهيم بن خليل مظهر

رئيس قسم الاستشراق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة طيبة- المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

لم تحظ سيرة إنسان على مدى التاريخ البشري بالعناية والتدوين والتوثيق كما حظيت سيرة المصطفى ﷺ، فقد دوَّن المسلمون سيرته في ما لا يحصى من المؤلفات، فاتسع علم السيرة النبوية وتفرعت في إطاره العام العديد من العلوم، وحفل كل فرع بالعديد من المصنفات والمؤلفات، فمصنفات في الشمائل النبوية، ومصنفات في دلائل النبوة، ومصنفات في المغازي، وأخرى في السير، بل صنفوا مصنفات في مناقب أحد من أصحابه ﷺ لما يُرجى في ذلك أن يكون مفسرا لشيءٍ ورد في سيرة النبي ﷺ حتى يعرفوا نبيهم حق المعرفة، إذ هو قدوتهم كما أخبر سبحانه:﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ رَسُولِ فِي ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [سورة الأحزاب من الآية ٢١]، فضلا عن طلب معرفة أحكام دينه وشريعته من خلال سيرته.

وقد انتهج المسلمون في سبيل توثيق مرويات السيرة النبوية منهج أهل الحديث في الرواية والنقل، مما يعرف علمياً بـ(الإسناد) وجمعوا الروايات التي وردت في السيرة النبوية صحيحها وسقيمها، كما أفردوا مؤلفات اختصت بجمع الصحيح فقط، وفق أصول علوم الرواية والدراية عند المحدثين، متتبعين رواة الأخبار في عدالتهم وضبطهم واتصال أسانيدهم وسبر مروياتهم وتدقيقها، فكان منهجهم أصح وأدق منهج عرفه التاريخ البشري في نقل الخبر، ولا يوجد في سائر الحضارات الإنسانية منهج يضاهي دقته وصحة نتائجه.

ولما لسيرته ﷺ من دور عالمي بارز في الحضارة الإنسانية والتاريخ البشري فقد حظيت سيرته باهتمام الشرق والغرب، ولم تكن قاصرة على المسلمين فقط، حيث أخذ جمع كبير من مختلف علماء وأدباء العالم يكتبون ويدونون في سيرته ﷺ مع تعدد

مشاربهم وتوجهاتهم، ولم تتوقف كتابات الغربيين في السيرة النبوية منذ أزمنة الحملات الصليبية، ثم العصور الوسطى وما تلاها إلى العصر الحديث، ومرت بمراحل متعددة، وغالبا ما ارتبطت هذه الكتابات بإيديولوجيات مؤلفيها، كما وقعت تحت تأثير المراحل التاريخية التي شهدها الغرب في طبيعة علاقته مع الشرق، فكان غالب كتابات الغرب ومؤلفاتهم في هذا الباب متأثرا بمناخ الصراع العام مع الشرق، ومع ظهور أقسام الدراسات الشرقية في الجامعات الغربية بعد مؤتمر فينا عام ١٣١٢م أخذت الدراسات الغربية للإسلام ونبيه ﷺ تتطور وتحاول الخروج عن دائرة تأثير أزماته مع الشرق ([1])، فظهرت العديد من كتابات الغربيين التي خرجت عن دائرة تأثير الصراعات التاريخية والدينية، وسعت لمعرفةٍ حقيقيةٍ بسيرة نبي الإسلام ﷺ، إلا أن معظم هذه الدراسات ورغم التطور الذي حصل فيها لم تتأقلم مع المنهج الذي اعتمده المسلمون في تدوين السيرة، ولم تقف على حقيقة مباحثه وطريقة تطبيقها، وظل هذا المنهج غريبا عليها وعلى ما نشأت عليه من المناهج العلمية التي عرفتها، لذلك نجد من الباحثين الغربيين من اقتصر على نسبة السيرة إلى المفهوم الإسلامي متجنبا الخوض في مناهج لم يعهدها، ومنهم من وقع في أزمة مع المنهج وأخذ يحاول الانتقال إلى مناهج أخرى اعتاد على امتطائها لمعالجة القضايا التاريخية، فتشتت الدراسات الغربية في تتبع المناهج ومحاولة الوصول إلى ما يتناسب مع المسألة الشرقية (الإسلام ونبيه).

ويأتي صدور كتاب مايكل كوك (محمد نبي الإسلام) –محل هذه الدراسة– عام ١٩٨٣م في فترة سعى فيها المستشرقون إلى إثبات خروجهم من عباءة الاستشراق التقليدي، ومحاولة إثبات اعتمادهم على مناهج بحثية جديدة لم يُسبق إليها، إذ يقع ذلك في إطار الموضة المنهجية والنظرة الجديدة للإسلام من خلالها إن صح التعبير، لذلك انطلقت منذ تلك الفترة زيادة اتجاه المؤلفات الاستشراقية للتحول من شكل الإسهام المباشر في التأليف في العلوم الإسلامية إلى شكل آخر أخذ قالب الاتجاه نحو منظور التطوير والتحديث، إما من خلال مواضيع تتضمن تأثير تطور الحياة الاجتماعية على ضرورة إعادة تفسير الثوابت والأصول، أو التأليف في إطار تعددية اتجاه الحقائق الدينية والتاريخية والتشعب في الفرضيات والاحتمالات للإغراق في النسبية وتفتيت الحقائق، أو إعادة منهجية البحث في المسائل والعلوم الإسلامية للخروج بنتائج مختلفة بغض النظر عن مدى ملاءمة وتوافقية هذه المناهج للعلوم التي تطبق عليها، وهو قضية هذا البحث مع المستشرق مايكل كوك الذي يرى أن منهجية إسناد الرواية التي تقوم

[1] – انظر: الاستشراق وتشكيل نظرة الغرب للإسلام، أ.د.محمد الشرقاوي، ص٨٤، دار البشير٢٠١٦م الطبعة الأولى.
وانظر تاريخ حركة الإستشراق، يوهان فوك، ترجمة عمر لطفي العالم، ص٣٥، دار قتيبة بدمشق ١٩٩٦م، الطبعة الأولى.

عليها السيرة النبوية بشكل محوري هي منهجية تقليدية غير واضحة ومشكوك في صحتها، بل ربما يكون الكثير منها منحولا، وبعد محاولته هدم هذه المنهجية يشرع ببناء منهجيته التي تقوم على فحص ودراسة وثائق تاريخية قديمة لحضارات أخرى خارج الإطار الإسلامي، لذلك يسميها بـ (الدليل الخارجي) لتكون هي البديل الصحيح الذي سيحقق –في نظره– معرفة صحيحة بالسيرة النبوية.

وسأتناول في هذا البحث مناقشة مفهوم كوك للمنهجية التي سعى لهدمها (منهج إسناد الرواية) كما سأتناول مناقشة تبنيه تطبيق منهجية الوثائق التاريخية (منهج البحث التاريخي) على السيرة النبوية، من خلال دراسة علمية موضوعية ومنهجية لتحليل طريقة عمل كل منهج، ومدى مواءمته مع السيرة النبوية، وتقييم نتائجه.

والله أسأل التوفيق لصالح القول وصحيح الفهم.

الدراسات السابقة:

صدرت العديد من الدراسات التي تناولت قضية المنهجية في كتابات المستشرقين عن السيرة النبوية، وتنوعت مسائلها وأبحاثها بتنوع ما طرحه المستشرقون من آراء وقضايا في كتاباتهم عن سيرة النبي ﷺ، ونظرا لارتباط السيرة النبوية بالحديث النبوي حيث إن السنة النبوية مصدرٌ رئيسٌ للسيرة إلى جانب القرآن الكريم، تبين مجمل ما أشار إليه، وتفصل كامل أحداث السيرة، فقد تضمنت هذه الدراسات مناقشة ما ارتبط بآراء المستشرقين بمسائل الحديث النبوي وإسناده وتدوينه، وأهم هذه الدراسات:

١- دائرة معارف في سيرة النبي ﷺ، لمحمد شبلي النعماني، وابتدأ إصدارها عام ١٣٣٠هـ، وأتمها من بعده تلميذه سليمان الندوي فبلغت سبعة أجزاء كبار، وقد عمل النعماني لها مقدمة مستفيضة تجاوزت مائة صفحة، ناقش فيها العديد من المواضيع المتعلقة بالسيرة النبوية ومصادرها، كما ناقش مناهج البحث عند المستشرقين في السيرة النبوية، وتوجهاتهم والأصول والقواسم المشتركة بين مؤلفات الأوروبيين.

٢- المغازي الأولى ومؤلفوها، ليوسف هوروفنتس، ترجمها للعربية د.حسين نصار عام ١٩٤٩م، وهي دراسة موسعة في ١٤٨صفحة، تحدث فيها عن أوائل من دون في السيرة النبوية، كأبان بن عثمان، وعروة بن الزبير، ومن جاء بعدهم، إلى أن تحدث عن سيرة ابن إسحاق ومغازي الواقدي متناولا منهجية كل منهم في تدوينه وأبرز شيوخه وتلاميذه.

٣- المستشرقون والسيرة النبوية بحث مقارن في منهج المستشرق البريطاني المعاصر مونتجمري وات، د.عماد الدين خليل، نشرها مكتب التربية العربي لدول الخليج

ضمن إصدار بعنوان: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية (١١٥/١) عام ١٩٨٥م، وتقع هذه الدراسة في ٨٥ صفحة، وقد تناولت العديد من القضايا المنهجية في الطرح الاستشراقي للسيرة النبوية كالنزعة الشكية، والنفي الكيفي للوقائع، وإسقاط الرؤية العقلية المعاصرة على السيرة، وغيرها.

٤- منهجية الاستشراق في دراسة التاريخ الإسلامي، د.محمد عبود (معهد الأبحاث العلمية الجامعي بالرباط)، نشرها مكتب التربية العربي لدول الخليج ضمن إصدار بعنوان: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية (٣٤٢/١) عام ١٩٨٥م، وهذه الدراسة عبارة عن ٥٠ صفحة، وقد تناولت العديد من القضايا المنهجية في دراسة المستشرقين للتاريخ الإسلامي، كتأثير المرجعية الدينية والفكرية على توجهات المستشرقين (تصنيف المرجعية الغربية)، وقضية التداخل بين المناهج والعلوم في دراسة التاريخ الإسلامي، وتطبيقات ذلك عند المستشرقين، وغيرها.

٥- موقف المستشرق سوديو من السيرة النبوية دراسة نقدية من خلال كتابه (تاريخ العرب العام)، د.سلطان بن عمر الحصين، وهو بحث نال درجة الماجستير عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) بقسم الاستشراق بكلية الدعوة بالمدينة المنورة التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود، وتقع الدراسة في ٩٦صفحة، عرض فيها الباحث أبرز الشبهات التي تطرق لها المستشرق الفرنسي سوديو كشبهة الغموض في حياة النبي ﷺ، وشبهة تطلعه للسياسة والزعامة، وغيرها، كما ناقش منهجية سوديو في دراسة السيرة النبوية من خلال تحليل خلفيته الثقافية ومناقشة مصادره.

٦- الاستشراق في السيرة النبوية دراسة تاريخية لآراء (وات- بروكلمان- فلهاوزن) مقارنة بالرؤية الإسلامية، د.عبدالله النعيم، نشرها المعهد العالي للفكر الإسلامي عام ١٩٩٧م في ٣٤٤ صفحة، وقد تناول فيها المؤلف العديد من المنهجيات التي سلكها المستشرقون محل دراسته كمنهجية الأثر والتأثر، ومنهجية التشكيك، ومنهجية الإسقاط، ومنهجية البناء والهدم، كما عرض لتطبيقاتها عند المستشرقين الثلاثة.

٧- منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، د.أكرم ضياء العمري، نشرتها دار إشبيليا عام ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، وتقع هذه الدراسة في ٥٦ صفحة، عقد فيها المؤلف مقارنة بين المنهجين، وأساليب كل منهما وما يتقاطعان فيه.

٨- موقف الاستشراق من السيرة والسنة النبوية، د.أكرم ضياء العمري، نشرتها دار إشبيليا عام ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، وتقع في ٤٧ صفحة ، ناقش فيها المؤلف المناهج التي استخدمها العديد من المستشرقين في دراسة السيرة النبوية كاستخدام

مونتجمري وات Montogomrw Watt علم النفس التحليلي وتطبيقه على السيرة النبوية، كذلك ناقش نقْد عدد من المستشرقين مسألة الإسناد في الرواية، وغيرها.

٩- الاستشراق والتاريخ الإسلامي، أ.د.فاروق عمر فوزي، صدرت عن دار الأهلية للنشر بالأردن عام ١٩٩٨ الطبعة الأولى، وتقع في ٢٨٧ صفحة، وقد تناول فيها المؤلف موقف الاستشراق من السيرة النبوية في الفصل الثاني من الكتاب، وعرض لأهم مؤلفات المستشرقين في السيرة النبوية، وأبرز ما تضمنته هذه المؤلفات من ادعاءات وافتراءات.

١٠-دفاع عن محمد ﷺ ضد المنتقصين من قدره، د.عبدالرحمن بدوي (ت٢٠٠٢)، نشرتها الدار العالمية للكتب والنشر دون الإشارة لتاريخ النشر، وهي دراسة مُطولة في ٢٠٧ صفحة، وقد تناول د.بدوي في هذه الدراسة العديد من المواضيع عن حياة النبي ﷺ وصِلاته باليهود والمسيحيين، والنُظُم التي أسسها، إلا أن الموضوع الوثيق الصلة بهذا البحث هو فصل الكتاب الأخير والمتعلق بقضية الصحة التاريخية لرسائل وخطب الرسول ﷺ وأحاديثه، حيث ناقش نفي عددٍ من المستشرقين لها.

١١-مصادر السيرة النبوية ومقدمة في تدوين السيرة، د.محمد يسري سلامة، نشرتها دار الندوة بمصر عام ١٤٣١هـ (٢٠٠٩م)، وهي دراسة مطولة في ٣١٩ صفحة، تحدث فيها المؤلف عن بدايات التصنيف في السيرة النبوية موضحا الفرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف، كما أشار إلى العديد من شبهات المستشرقين في بداية بحثه، ثم أفرد الطبقات والحديث عنها في مباحث مُخصصة لها، ثم المغازي، ثم الدلائل، ثم التواريخ، كما تحدث عن منهج المحدثين ومنهج المؤرخين المسلمين في كتابة السيرة، إلا أنه لم يتطرق للمناهج الغربية.

١٢-نبوة محمد ﷺ في الفكر الاستشراقي المعاصر، د.لخضر شايب، وهي دراسة موسعة في ٦١٢ صفحة، نشرتها مكتبة العبيكان عام ٢٠٠٢م، الطبعة الأولى، تناول فيها المؤلف دراسات المستشرقين للسيرة النبوية بشكل فردي، حيث عرض لكل مستشرق وآرائه في مبحث مستقل، كما تحدث عن مصادر السيرة النبوية، إضافة للحديث عن النبي ﷺ في الفكر الاستشراقي المعاصر، وتقييم مواقف المستشرقين المعاصرين، كما تناول بشكل مقتضب الحديث عن منهج النقد التاريخي كأحد مناهج دراسة الظاهرة الدينية في الفكر الغربي.

١٣-الاهتمام بالسيرة النبوية باللغة الإنجليزية، أ.د.محمد مهر علي، نشرت ضمن أعمال ندوة العناية بالسنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة عام ٢٠٠٦م، وتقع الدراسة في ٥٣ صفحة، تحدث فيها الباحث عن مؤلفات المسلمين الحديثة في السيرة النبوية

باللغة الإنجليزية ثم مؤلفات غير المسلمين بالإنجليزية، وقد ركز على الإنجليز وكتاباتهم فذكر منهم ميوير، ومرغوليوث، ووات، فتحدث عن مؤلفاتهم في السيرة، وأشار إلى أبرز ما تضمنته هذه المؤلفات من شبهات وافتراءات، إلا أن بحثه اقتصر على الجانب الوصفي، ولم يتناول ما تضمنته هذه المؤلفات بالتحليل والنقد.

١٤-مناقشة آراء المستشرق روبنسون الواردة في دراسته "أساليب صياغة حديث المسلمين"، د.مصطفى بن عمر حلبي، نُشرت في مارس ٢٠٠٦م، وهي في ٣٦ صفحة، وقد ناقش فيها الباحث مجموعة من الشبهات التي تناولها روبنسون في مقالة بعنوان: (أساليب صياغة حديث المسلمين) والتي تتعلق بالمنهج الشكي الذي سلكه روبنسون في دراسته للإسناد، ونظرة روبنسون التي يشترك معه فيها العديد من المستشرقين والمتضمنة أن الأسانيد عبارة عن تطور لعصر متأخر، وغيرها من الشبهات المرتبطة بهذه القضية.

١٥-علم التاريخ عند المسلمين، د.أحمد خليل الشال، صدرت عن دار السقيفة بمصر عام ٢٠١٢م، وتقع في ٣٤٢صفحة، وقد تناولت الدراسة علم التاريخ عند المسلمين منذ بداية نشأته واعتماده على الإسناد في الرواية التاريخية، كما تناولت الوضع والانتحال وأسبابه وطرقه، إضافة لنقد الرواية التاريخية وتفسير التاريخ عند المسلمين، وفي الفصل الأخير من الكتاب تحدث المؤلف عن المدارس الحديثة، وأبرز المستشرقين الذين اهتموا بالكتابة التاريخية عن الإسلام، وأبرز الإشكالات المنهجية التي وقع فيها هؤلاء المستشرقين.

١٦-أثر الاعتماد على المصادر الإسلامية الأولى للسيرة النبوية وتطور منهجيات البحث العلمي الغربي على صورة نبي الإسلام في أدبيات المستشرقين المعاصرين، د.محمد الرهوان، نُشرت في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالعدد ١٦٨ عام ١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)، وهي دراسة في ١٠٠ صفحة، تحدث فيها الباحث عن بدايات نقد مصادر السيرة النبوية في الغرب، ثم أَثَر دراسات كل من جولدتسيهر وشاخت في نقد الإسناد على الموقف الغربي تجاه السيرة النبوية والتدوين فيها، وأشار إلى أبرز المحاولات الغربية الحديثة والمعاصرة لطَرْق مناهج جديدة في دراسة السيرة النبوية، كما أشار إلى مجموعة من المؤلفين الغربيين الذين تأثروا بنتائج أبحاث جولدتسيهر وشاخت فأخذوا يبحثون عن مناهج جديدة.

١٧-مسيرة تغير المفهوم الغربي لسيرة النبي ﷺ بين العصور الوسطى والتاريخ الحديث دراسة تحليلية للأسباب وتأثيرها، د.إبراهيم خليل مظهر، وقد نشرته مجلة تعظيم الوحيين عام ١٤٤٣هـ (٢٠٢٢م) في ٥٣ صفحة، وقد تناولت الدراسة أسباب تغير

الصورة النمطية عن النبي ﷺ وتحليل هذه الأسباب ومدى تأثيرها في التغيير لدى الموقف الغربي، إلا أنها لم تتطرق للمنهجيات الغربية بشكل تحليلي.

١٨-السيرة النبوية في دائرة المعارف البريطانية، دراسة تحليلية لما كتب تحت "محمد النبي ورسالته"، د.وليد بليهش العمري، دون الإشارة لتاريخ نشر، وتقع في ٧٩ صفحة، وقد تناولت الدراسة منهجية وات في دراسة سيرة النبي ﷺ، كما عرضت للجانب المادي لدى وات في تناول وتفسير أحداث السيرة النبوية، كذلك فصّلت الحديث عن منهجه التشكيكي في العديد من وقائع السيرة، كما ناقشت منهجيته، وأسهب الباحث في تحليلها.

كما صدرت العديد من الدراسات وثيقة الصلة بالموضوع ككتاب السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د.مصطفى السباعي، وكتاب اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، د.محمد لقمان السلفي، وغيرها، ولم أذكرها لكونها اتخذت مسارا حديثيًا خالصًا، وتجنبًا للإطالة لتعدد الجوانب المرتبطة بالموضوع.

وقد تناولت الدراسات السابقة من خلال ما تم استعراضه لأبرز ما تضمنته جوانب متعددة ذات علاقة بموضوع هذا البحث، إلا أن الحاجة ماسة لدراسة تُحلل وتُقيِّم المشروع المنهجي الذي تبناه كوك، وخاصة في ظل ما لدور مناهج البحث في العلوم من تأثير وتغيير في النتائج، ويأمل الباحث أن يسهم بهذا البحث في معالجة قضيته، وتحقيق الإفادة العلمية في بابه.

حدود البحث:

تتحدد منطقة دراسة هذا البحث بكتاب مايكل كوك (محمد نبي الإسلام)، حيث يُعد آخر كتبه التي عرض فيها رؤيته بتطبيق المنهج التاريخي إصدارًا، والذي اقتصر فيه أيضا على الحديث عن تطبيق المنهج التاريخي على السيرة النبوية تحديدًا، وحتى يلتزم الباحث بإطار موضوع البحث المتعلق بمنهجية معرفة السيرة النبوية عند كوك، فإنه لن يخرج عن الكتاب المذكور حتى لا يتشعب البحث خارج نطاق موضوعه.

مايكل كوك:

هو مايكل الآن كوك Michael Allan Cook المولود عام ١٩٤٠م، مؤرخ بريطاني وباحث في التاريخ الإسلامي، كما أنه رئيس تحرير "تاريخ كامبريدج الجديد للإسلام" The New Cambridge History of Islam الصادرة عام ٢٠١٠م في ٦ مجلدات.

درس التاريخ وتخصص في الدراسات التاريخية الشرقية بكامبريدج (١٩٥٩-١٩٦٣م)، والتحق بعدها بجامعة لندن SOAS لإتمام الدراسات العليا بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية (١٩٦٣-١٩٦٦) تحت إشراف أستاذه برنارد لويس، وفي عام ١٩٦٦م عُين محاضرا بجامعة لندن SOAS ، وواصل بعدها دراساته وأبحاثه، وفي عام ١٩٨٦م تم تعيينه أستاذا لدراسات الشرق الأدنى بجامعة كليفلاند بولاية أوهايو الأمريكية، واستمر بها إلى أن انتقل إلى جامعة برينستون بولاية نيو جيرسي عام ٢٠٠٧م أستاذا لدراسات الشرق الأدنى، وفي عام ٢٠١٣م حصل على الدكتوراة الفخرية من جامعة ليدن.

كتب كوك العديد من الأبحاث والدراسات العلمية، ومن أهمها ما يلي:

١-الهاجرية صنع العالم الإسلامي، بالمشاركة مع باتريشيا كرون عام ١٩٧٧م.

٢-العقيدة الإسلامية المبكرة دراسة نقدية من المصدر، عام ١٩٨١م.

٣-محمد سادة الماضي، نشرته جامعة إكسفورد بالإنجليزية عام ١٩٨٣م، وترجمه للعربية د.نبيل فياض بعنوان (محمد نبي الإسلام) دار الرافدين ٢٠١٦م (وهو محل هذا البحث).

٤-القرآن مقدمة قصيرة جداً، عام ٢٠٠٠م.

٥-الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي، عام ٢٠٠١م، وحاز بهذه الدراسة على جائزة ألبرت حوراني، وترجمه إلى العربية د.رضوان السيد وآخرون، ونشر عام ٢٠٠٩م.

٦-دراسات في أصول الثقافة الإسلامية المبكرة والتقاليد، عام ٢٠٠٤م.

٧-الأديان القديمة والسياسة الحديثة الحالة الإسلامية في منظور مقارن، عام ٢٠١٤م.

وهو عضو في الجمعية الفلسفية الأمريكية منذ عام ٢٠٠١م، كما أنه عضو بالأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم منذ عام ٢٠٠٤م، وقد حصل على العديد من الجوائز الدولية، ففي عام ٢٠٠٦ حاز على جائزة هوارد تي بيرمان للإنجاز المتميز في العلوم الإنسانية بجامعة برينستون، وجائزة الفارابي في الدراسات الإنسانية والإسلامية عام ٢٠٠٨م، وغيرها من الجوائز الدولية المرموقة ([1]).

---

[1] -منقول بتصرف من: ترجمة كوك لنفسه على صفحة أعضاء هيئة التدريس بقسم دراسات الشرق الأدنى بجامعة برينستون. https://nes.princeton.edu/people/michael-cook

وانظر: موسوعة معرفة الإلكترونية

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D9%84_%D9%83%D9%88%D9%83_(%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE)/simplified

المبحث الأول: منهجية معرفة السيرة النبوية عند مايكل كوك

وضح كوك في مدخل كتابه (محمد نبي الإسلام) عن المنطلق الذي انطلق منه لتأليف كتابه عن النبي محمد ﷺ، وما هو الباعث من وراء هذا التأليف القائم على فكرة تغيير منهجية البحث في السيرة النبوية، فتحدث عن عدد المسلمين في العالم زمن تأليف كتابه (١٩٨٣م)، وذكر أن عددهم بلغ سبعمائة مليون مسلم من مختلف الجنسيات، وأن هذا التوسع العالمي لهذه الديانة يدين بوجوده إلى سياق تاريخي قديم عندما شن سكان شبه جزيرة العرب غزواتهم في العقود الوسطى من القرن السابع الميلادي على مناطق متعددة مجاورة لهم، ثم انطلقوا منها ينشرون دينهم، وأن هؤلاء الرجال -وفقا لكلامه- هم أتباع شخص اسمه (محمد) ذلك التاجر العربي الذي تحول إلى (نبي وسياسي)، والذي أسس في عشرينيات القرن السابع حكومة ثيوقراطية ([1]) في غرب شبه جزيرة العرب ([2]).

فهذا هو منطلق كوك لتغيير منهجية معرفة سيرة النبي ﷺ، فهو يريد أن يُعرِّف -بمنهجية صحيحة من منظوره- بشخصية هذا الرجل الذي أسس لهذه الديانة التي انتشرت في أنحاء العالم، والتي كان أساسها تلك الحكومة التي أسسها في عشرينيات القرن السابع.

ومعرفة الدافع والمنطلق في غاية الأهمية لإدراك أسباب رغبته في تغيير منهجية معرفة السيرة النبوية، وسيتبين ذلك عند مناقشة آراء كوك في المبحث الأخير من هذا البحث.

وقد استهل كوك كتابه بذكر نبذة عن سيرة النبي ﷺ، والفترة التاريخية التي شهدتها الجزيرة العربية زمن ولادته وبعثته وفق ما يصنفه ويسميه بـ(الرواية التقليدية)، يقول كوك: (هدفي هنا هو تقديم الرواية التقليدية بنوع من الإيجاز في هذه المرحلة دون تفسيرها أو تخمين مدى موثوقيتها) ([3])، وبعد أن انتهى من نبذته التاريخية الموجزة انتقل إلى الحديث عن موقفه من منهجية (إسناد الرواية عند المحدثين) التي أسفرت عن النبذة التاريخية التي قدمها بداية بحثه، وبعد بيان موقفه من هذه المنهجية تحدث عن

---

[1] - الثيوقراطية لفظ يوناني مركب من لفظين، أحدهما (ثيو) ومعناه الله، والآخر (كراتوس) ومعناه القوة أو السلطان، ويطلق على كل نظام سياسي مبني على سلطان إلهي تمثله السلطة الروحية أي الحكومة الدينية.

المعجم الفلسفي، د.جميل صليبا، (٣٦٩/١) دار الكتاب اللبناني ببيروت ١٩٨٢م.

وانظر: موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، ص١٤٤٩، منشورات عويدات ببيروت ٢٠٠١م، الطبعة الثانية.

[2] - انظر: محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص١٣، ترجمة د.نبيل فياض، دار الرافدين ببيروت ٢٠١٦م.

[3] - المرجع نفسه، ص٢٥.

منهجية (البحث التاريخي) القائمة على الوثائق كمنهجية بديلة لدراسة السيرة النبوية، حيث رأى موثوقيتها وكفاءتها لهذا الميدان المعرفي.

فقد بنى كوك مشروعه المنهجي على جانبين اثنين، وهما:

أولا: الجانب الهدمي ويتمثل في الطعن والتجريح في منهجية إسناد الرواية عند المحدثين، والتي وصف مروياتها بالتقليدية ابتداء، ثم حَكَمَ بعدم موثوقيتها.

ثانيا: الجانب البنائي أو الإنشائي –من وجهة نظره– ويتمثل في سعيه لتطبيق منهجية البحث التاريخي لدراسة السيرة النبوية والتي تقوم على فحص ودراسة الوثائق، ولم يكتف بالوثائق بشكل عام كما هو المنهج وإنما حددها بـ(الدليل الخارجي) ([1]) أي الوثائق من خارج الإطار الإسلامي.

وسوف أعرض بالتفصيل لكل جانب من الجانبين الذين أقام عليهما كوك مشروعه المنهجي.

بالنسبة للجانب الأول (الجانب الهدمي) المتعلق بالطعن في منهجية إسناد الرواية وهو منهج المحدثين –والذي طبقه المسلمون في معرفة السيرة النبوية– فيمكن توصيف رؤية كوك تجاه منهجية الإسناد عند المحدثين من خلال أقواله كما يلي:

- في مفهومه لمنهج إسناد الرواية كمصدر من مصادر السيرة النبوية، نجده يُعرف بالإسناد والروايات المسندة بخلاف ما تُعرف به عند المُحَدِّثِين أصحاب المنهج ([2])، بل إن تعريفه للرواية المسندة لا يعبر عن حقيقة الإسناد، ومعناه، ومكانته، والدقة العلمية التي يلتزمها هذا المنهج، يقول كوك: (الآثار [أي الروايات المسندة].. إنها كل ما تناقله العلماء المسلمون رسميا عبر صيرورة تناقل شفوي، وفعلياً كأدب ذي حجم ضخم، وهي تتضمن كل ملامح أقوال المسلمين الأوائل وأفعالهم) ([3]).

فاستخدم في التعريف كلمات مثل: (تناقله العلماء)، و(تناقل شفوي) حتى يصور الرواية المسندة بصورة الحكايات المتناقلة، والأساطير، ونحوها، والتي تتضمن مجرد (ملامح أقوال المسلمين) على حد قوله، وليس حقيقة أقوالهم أي أنها لا تُعد نصوصا مدونة ثابتة، فبالتالي لا تؤدي إلى نتائج دقيقة وحقائق ثابتة، فهو يحجم نتائج وقدرات هذا المنهج في أنها تُقدم مجرد رسم صورة عامة فقط.

- قبل أن يورد كوك تعريفه أو وصفه السابق للإسناد، يورد حكما استباقيا عن الروايات المسندة بقوله: (أما الآثار [يعني بها الروايات] فهي أكثر افتقادا للشكل أو

---

[1] – المرجع نفسه ص١٠٢.

[2] – سيأتي تعريف (الإسناد) في المبحث التالي (منهج إسناد الرواية عند المحدثين).

[3] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٨٧ "مرجع سابق".

الانتظام)([1])، وهذا الحكم هو بمثابة نقد شامل لمنهجية الإسناد والرواية عند المحدثين، لأنه لم ينقد جانبا معينا كألفاظ السماع للرواية، أو طريقة الجرح والتعديل للرواة، أو غير ذلك مما يتبعه أصحاب المنهج، وإنما جعل المرويات بوصف عام بلا شكل أو انتظام، أي مجرد فوضى واضطراب.

- بعد تعريفه المغلوط للإسناد، وبعد الحكم عليه بافتقاد الشكل والمضمون، يُصرح كوك بشكل واضح ومُطْلَق بعدم موثوقية منهجية إسناد الرواية، وأن هذه الأسانيد منحولة وغير صحيحة، وأن السَّير مع منهجية الإسناد لن يُؤدِ إلى نتائج صحيحة أو حقائق ثابتة، يقول كوك: (سلاسل المصادر أو "الإسناد كما يسمون" هذه هي إحدى السمات البارزة في التاريخ الإسلامي..

في سياق حديثنا عن مصادرنا الروائية هذه يبرز سؤالان يقولان: أولاً، إلى أي مدى يمكن اعتبار سلاسل الإسناد أصيلة؟ ثانياً، هل علينا أن نعتبر أن رجال الإسناد الذين ترد أسماؤهم في هذه السلاسل مثل ابن إسحاق وأمثاله كانوا هم أنفسهم مؤلفي تلك الكتب؟

[وبعد أن يسوق رأيين في سلاسل الإسناد أحدهما يرى أنها أصيلة والآخر يرى أنها مزيفة، يخلص إلى نتيجة فيقول:] وعلى أية حال فقد كان ابن إسحاق ومن عاصره يعتمدون على روايات شفوية، وواقع الأمر أن هذه الفرضيات كلها غير اعتباطية، ولدينا أسبابنا التي تجعلنا نعتقد أن روايات كثيرة بشأن مسائل العقيدة والشرع زودها أولئك الذين جعلوها قيد التداول بسلاسل أسانيد منحولة، ونمتلك في الوقت ذاته أدلة كثيرة على جدل احتدم في القرن الثامن وكان محوره السماح بتدوين الروايات الشفوية، وهكذا فمن الواضح هنا أن مضامين هذا الرأي –والتي تتعلق بمدى إمكانية اعتماد المصادر التي بين أيدينا– لها مدلول شبه سلبي.

وحين لا نستطيع الثقة بما لدينا من سلاسل أسانيد، لا يعود بإمكاننا أن نزعم أننا نمتلك أمام ناظرينا روايات منقولة كل على حدة من قبل شهود عيان مستقلين، وإذا كان ما نعرفه عن حياة محمد قد نقل شفويا مدة قرن من الزمان قبل أن يأخذ صيغته المكتوبة، فسوف تظل الإمكانية قائمة بأن تكون المادة المدونة قد عرفت تبدلات لا بأس بها أثناء تلك العمليات) ([2]).

ومن خلال تكراره وصف الإسناد بـ(الروايات الشفوية) التي تم تناقلها فترة من الزمن قبل أن تكون نصا أو وثيقة، وكما عرَّف الإسناد بـ(التناقل الشفوي)، ندرك

[1] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٨٧ "مرجع سابق".

[2] – المرجع نفسه، ص٩١.

إشارته لتعليل موقفه الرافض لمنهجية الإسناد في الرواية –والتي اعتمد عليها علماء المسلمين في معرفة السيرة النبوية وعلوم أخرى كالحديث النبوي وتفسير القرآن الكريم– بأنه لا يعتد إلا بما حوته الوثائق التاريخية، فضلا عن أنه لا يَعُد هؤلاء الرواة (شهود عيان مستقلين) لأنهم أتباع النبي ﷺ، لذلك بنى رؤيته بتطبيق المنهج التاريخي على ما يصفه بـ(الدليل الخارجي)([1]) المتمثل في وثائق غير المسلمين.

فهذا ما يتعلق بموقفه الواضح من منهجية الإسناد عند المحدثين، والتي تم الاعتماد عليها بشكل محوري في تدوين السيرة النبوية عند المسلمين، أما بالنسبة للجانب الثاني (الجانب البنائي) لرؤيته التوثيقية البديلة، فيسعى كوك لتطبيق منهج آخر لدراسة السيرة النبوية، وهو منهج البحث التاريخي الغربي المتمثل في الوثائق ونقدها، وهو المنهج الذي تطور لدى علماء الغرب، ومن خلاله أعادوا دراسة التاريخ الأوروبي وتوصلوا من خلاله إلى نتائج جديدة.

ولم يكن كوك أول من حاول تطبيق المنهج التاريخي الغربي لدراسة السيرة النبوية، وإنما سبقه مستشرقون آخرون، ويَعُد الباحثون كتاب المستشرق جوستاف فايل Gustav Well(١٨٠٨–١٨٨٩) (النبي محمد حياته ومذهبه) الذي صدر عام ١٨٤٣م أول محاولة جادة لتطبيق المنهج التاريخي على مصادر السيرة النبوية، ثم تلاه وليام مويير William Muir(١٨١٩–١٩٠٥) في كتابه: (حياة محمد) عام ١٨٥٦م، ومن بعده ثيودور نولدكه T.Noldeke(١٨٣٦–١٩٣١)، ثم يوليوس فلهاوزن Julius Wellhausen(١٩١٨-١٩٤٤) في مؤلفاتهما التي تضمنت الحديث عن سيرة النبي ﷺ، ثم تابعهم غيرهم (٢)، إلا أن رؤية كوك في تطبيق المنهج التاريخي على السيرة النبوية تختلف عنهم في أمرين جوهريين:

أولا: أنه لا يرى تطبيق المنهج التاريخي على الروايات المسندة في المصادر الإسلامية، وإنما يطرحها إجمالا، كما تم توضيح ذلك عند الحديث عن الجانب الهدمي لمشروعه، وإنما يقصر تطبيقه على الوثائق فقط.

الأمر الثاني: أنه يضيق دائرة الوثائق التي يسعى لتطبيق المنهج التاريخي عليها ويحصرها بالوثائق الخارجية، فهو بهذا التحديد للوثائق التي ينشدها يرفض وثائق المسلمين ولا يَعتد بها، ويمكن توصيف تبنيه لهذا المنهج من خلال أقواله كما يلي:

---

[1] – المرجع نفسه، ص١٠٢.

[2] – انظر: أثر الاعتماد على المصادر الإسلامية الأولى للسيرة النبوية وتطور منهجيات البحث العلمي الغربي على صورة نبي الإسلام في أدبيات المستشرقين المعاصرين، د.محمد الرهوان، ص٥٠٧– ٥٠٩، مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١٦٨.

وانظر أيضا موسوعة المستشرقين، د.عبدالرحمن بدوي، ص٣٩١، ٥٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠١٥، الطبعة الخامسة.

- يحدد كوك المصادر التي يبني عليها منهجه الاستدلالي بالوصف: (الدليل الخارجي)(١) ويطرح فكرته بالاستدلال بهذه المصادر ابتداءً على أنها (عنصر مساعد) (٢) سيسهم في بناء معرفي جديد عن النبي ﷺ وسيرته، ولا يشير إلى أن هذا الدليل الخارجي قد يمنع من النظر إلى ما قد صنفه في ذهن القارئ بأنه الدليل الداخلي، أي ما لدى المسلمين من مرويات مسندة، أو وثائق ومحفوظات، يقول كوك في بداية حديثه عن الدليل الخارجي: (من الواضح أن امتلاكنا لبعض المراجع القديمة التي لم تنقلها الآثار الإسلامية، أو التي تعكس مرحلتها الأولى على الأقل، قد يشكل عنصرا مساعدا، واكتشاف كهف يحتوي بعض الوثائق والمذكرات من ذلك الزمن قد يلبي حاجتنا بامتياز) (٣).

فهذه هي الصورة الأولية التي تمنح مدى محدودا لصلاحيات الفكرة التي يطرحها على القارئ، والتي حجمها بأنها مجرد عنصر مساعد وليس بديلا لما هو موجود، وأن الحاجة تستدعي أن نلتفت إلى هذه الوثائق فيما لم تذكره المرويات الإسلامية.

- بعد تحديد عمل هذا المنهج في إطار المساعدة فقط، والذي كان بمثابة تهدئةٍ وترتيبٍ لاستزراع منهج غريب عن السيرة، أخذ يُصعِّد مع القارئ شيئا فشيئا ليعزز من مكانة وأهمية هذا (العنصر المساعد) -على حد تعبيره- إلى أن يجعله في نهاية المطاف حَكَمًا ودليلًا على عدم صحة الاعتماد على المرويات الإسلامية المسندة، وأن هذه الأخيرة مُضلِّلة، يقول كوك في خاتمة حديثه عن (الدليل الخارجي): (إذا كانت المصادر الخارجية تمتلك أدنى درجة من الحقيقة في مسائل من هذا النوع، فالأمر يعني أن الروايات الإسلامية خطيرة في تضليلها في سمات هامة من تناولها لحياة محمد، بل إن الشكوك قد تحيط بالحقائق القرآنية المتعلقة برسالته) (٤).

فإذا كان هذا حال الروايات الإسلامية والحقائق القرآنية عنده في ظل أن المصادر الخارجية تمتلك أدنى درجة من الحقيقة، فكيف إن امتلكت المصادر الخارجية درجات أعلى من الحقيقة!

- يضرب كوك أمثلة لعدد من المصادر الخارجية التي يرغب أن يُعوَّل عليها في تطبيق منهجه، وهي عبارة عن وثائق كُتبت بلغات مختلفة، يقول كوك: (أما أقدم كسرات

---

١ - محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص١٠٢.
٢ - المرجع نفسه، ص١٠٢.
٣ - المرجع نفسه، ص١٠٢.
٤ - المرجع نفسه، ص١٠٦.

لمخطوطة قابلة للتأريخ والتي تحمل مضمونا دينيا فهي إنما تعود إلى النصف الأول من القرن الثاني للهجرة فقط.

من الجانب غير الإسلامي بين أيدينا مجموعة صغيرة من المواد باللغتين اليونانية والسريانية يعود تاريخها إلى زمن الغزوات، ومادة أخرى باللغة السريانية ترجع إلى نهايات ذلك القرن.

أما أقدم رواية وصفية لسيرة حياة محمد فهي تلك التي يقدمها لنا مؤرخ أرمني كتب في ستينيات القرن السابع والنص موجود في غير لغة، وبالعبرية لدينا أبو كاليبس ترجع إلى القرن الثامن مطمورة في أبو كاليبس أكثر قدما منها والتي تبدو أنها كانت معاصرة للغزوات) ([1]).

فلم يذكر كوك أسماء من قاموا بكتابة هذه الوثائق، كما أنه لم يقدم وصفا تاريخيا عنهم وعن كتابتهم لهذه الوثائق، وهو ما لا يتفق والمنهج التاريخي الذي ينشده، لكنه ركز على ذكر الأهم بالنسبة له، وهو أنها كُتبت بلغات غير العربية ومن غير المسلمين، الأمر الذي يشعره بالاطمئنان ويصنع له الموثوقية، كما أنه لم يقدم دليلا واضحا يحدد تاريخها بدقة، وإنما استخدم تعبير: (ستينيات القرن السابع) وتعبير: (تبدو أنها كانت معاصرة للغزوات) مما يؤكد جهالته لتحديد تاريخها بدقة.

وقد ذكر المترجم لكتابه د.نبيل فياض أنه قام بعمل ترجمة نصين من هذه النصوص التي ذكرها كوك، ونشرهما بالعربية في إصدار له بعنوان: (نصان يهوديان حول بدايات الإسلام) عام ١٩٩٧م ([2])، وقد اعتمد في ترجمته لهما عن نشرة هذين النصين في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن عام ١٩٥٠م المجلد ١٣ الجزء الثاني، والنص الأول بعنوان: (صلاة الحاخام شمعون بن يوحاي)، بينما النص الثاني بعنوان: قصيدة (في ذلك اليوم) ([3]).

وقد ذكر برنارد لويس في تقديمه للنص الأول خلافا بين المؤرخين الغربيين في تحديد زمن الوثيقة الأصل، فمنهم من حدد تاريخها بزمن الخلفاء الراشدين وبداية حكم الأمويين، ومنهم من حدد تاريخها بفترة الحملات الصليبية، ومنهم من ينسبها للقرن الثالث عشر.

---

[1] – المرجع نفسه، ص١٠٢.

[2] – المرجع نفسه، ص١٠٣.

[3] – نصان يهوديان حول بدايات الإسلام، ترجمه د.نبيل فياض بمعاونة باتريشا كرون، عام ١٩٩٧م.

كما ذكر لويس في تقديمه للنص الثاني أن من المؤرخين الغربيين من ينسبه إلى حقبة الحملة الصليبية الأولى ([1])، فبالتالي لا يمكن الجزم بأن هذه الوثائق إن صحت هي: (شهود عيان) وهو ما أقام عليه كوك تعليل الرفض لمنهج إسناد الرواية، فضلا عن أن المزامنة التاريخية لا تستلزم المعاينة والمباشرة لما يوصف من الأحداث والوقائع.

- ثم شرع كوك في محاولة الاستفادة من تلك الوثائق، وأخذ يعرض لما حوته من معلومات تتعلق بالسيرة، ويقارن بين ما ورد في الوثائق وبين ما ورد في الروايات الإسلامية، يقول كوك: (ما الذي تقوله لنا تلك المواد؟ دعونا نبدأ بالأمور الأساسية التي تتفق بها تلك المواد مع الروايات الإسلامية، فهي تستبعد أدنى شك بشأن وجود محمد كشخص فعلي، فنحن نجد اسمه في مرجع سرياني يرجع على الأغلب إلى زمن الغزوات، كما يمكن أن نجد وصفا له في مرجع باللغة اليونانية من الحقبة ذاتها...

ثانيا: هنالك مجموعة مسائل أساسية لا نجد في تلك المواد أي ذكر لها، فنحن لا نجد هناك إشارة إلى مسيرة محمد التي دارت أحداثها في المناطق الداخلية من شبه جزيرة العرب، ومكة بشكل خاص لا تُذكر على الإطلاق، أما القرآن فلا يظهر قبل السنوات الأخيرة من القرن السابع..، مع ذلك لابد أن نلاحظ أن أقدم دليل من خارج الروايات الإسلامية والذي يتعلق بالمكان الذي يتوجه إليه المسلمون في صلواتهم، أي ما يعني ضمنا موضع حرمهم المقدس، إنما يشير إلى منطقة تبعد عن مكة كثيرا، وذلك باتجاه الشمال، بالمقابل فحين ظهرت أوائل الشواهد القرآنية على العملات والنقوش مع نهاية القرن الثامن فقد بدا أنها تُظهر فروقا عن النص القانوني المعتمد.

قد تكون هذه الأشياء غير ذات أهمية كمضمون، لكن الواقع يقول إن ظهورها في تلك السياقات الرسمية لا يتناسب كما يجب مع الفكرة التي تفيد بأن النص كان مثبتا آنذاك)([2]).

وقد أوردت هذا النص من كلام كوك لبيان طريقته في تطبيق منهجية البحث التاريخي، فهو لا يذكر النصوص، ويعقد المقارنات بينها في ذهنه بعيدا عن القارئ، ثم يضع النتائج أمام القارئ كمسلمة وحقيقة تاريخية، وفضلا عن عدم ذكره للنصوص التي يقارن بينها، فإنه أيضا لا يقدم أي تعريف دقيق ومؤكد للوثائق التي أخذ عنها النصوص، ومن هو كاتبها؟ وما مدى صحتها وموثوقيتها؟

[1] – انظر: نصان يهوديان حول بداية الإسلام، تقديم برنارد لويس للنص الأول ص٥، "مرجع سابق".

[2] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص١٠٣ "مرجع سابق".

- في إطار بحث كوك عن الوثائق وفي ظل ندرة النصوص التي تتحدث عن السيرة في الوثائق التي يرتضيها مشروعه المنهجي، سعى كوك إلى التعامل مع القرآن الكريم كوثيقة تاريخية للسيرة النبوية، وذلك بتطبيق المنهج التاريخي على القرآن الكريم، لا من أجل أن القرآن الكريم وحي منزل من السماء فبالتالي لا جدال في موثوقيته، وإنما لكتابته وتدوينه في وثائق متعددة ترجع إلى زمن ظهوره.

فأخذ يتناول النصوص القرآنية بالتحليل والافتراض التجريبي على أنها مجرد منحوتة حجرية أو وثيقة أثرية يتطلب فهمها الاستعانة بمنهج البحث التاريخي، والوقوف على المصطلحات ومعناها في الحقبة التاريخية التي ظهرت بها، فنجده عندما يتحدث عن الآية الكريمة ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ۝٢ ﴾ [سورة قريش الآيتين ١-٢] يقول: (إيلاف هو مصطلح نكاد لا نعرفه خارج هذا السياق، أما رحلة فهي كلمة يمكن أن تعني أي نوع من الرحلات، وإذا ما رجعنا الآن إلى التفاسير، فسوف تبدأ الشكوك تعتمل في أنفسنا، فمن ناحية يبدو وكأنه كان ثمة نوع من عدم الثقة بالنسبة لقراءة كلمة إيلاف، وذلك أمر مدهش إذا ما علمنا أن المصطلح كان معروفا جيدا.

الأهم من ذلك هو أن المفسرين كانوا يتداولون آراء كثيرة تدور حول معنى هذا المصطلح، بل لم يكن هنالك اتفاق حول مسألة أن المصطلح يتعلق بالتجارة، ويمكن تشبيه هذا الأمر كما لو أن تاريخيين من زمن مستقبلي صادفوا مصطلح "سوق عام" في إحدى الوثائق العائدة إلى القرن العشرين، فراحوا يتأملونها متسائلين ما إذا كانت تعني سوقا لتلبية حاجات الجنسين على حد سواء، أم إنها على الأرجح سوق تتردد عليه الطبقات الدنيا..

من الصعب الاعتقاد أنه إذا كانت إيلاف عرفا أساسيا بالفعل في التجارة المكية، وأن القرآن يشير إليها بتلك الطريقة يمكن أن يقع المفسرون الأوائل -كثير منهم مكيون- في كل هذه الحيرة؟ لكن ثمة فرضية بديلة تقول: إن ما اعتقدنا خطأً أنه تاريخ اقتصادي هو ليس أكثر من إبراز لخط تأملي معين أوجدته آية قرآنية غامضة) (١).

فإذا ما تأملنا النص السابق نجد أن كوك يصف مصطلح (إيلاف) بأنه غريب لا يُعرف خارج هذا السياق، وأن هذه الغرابة أدت إلى اختلاف كبير بين المفسرين لدرجة تدعوا إلى الشك في النفوس، في حين أن هذا المصطلح ليس غريباً في القرآن الكريم، بل هو مصدر للفعل (أَلِف)، وقد ورد الفعل في آية أخرى من آيات القرآن الكريم، يقول

[1] – المرجع نفسه، ص١٠٠.

تبارك وتعالى: ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [سورة الأنفال من الآية ٦٣]، وإذا ما رجعنا إلى كلام المفسرين كالطبري، والقرطبي، والزمخشري، وابن الجوزي، وابن كثير كأمثلة لنعرف ما ذكروه ونقلوه في معنى كلمة (إيلاف) حيث يذكر كوك أن المفسرين تداولوا في معناها آراء كثيرة، وأنهم وقعوا في حيرة تفسيرها، نجد أنهم جميعًا يذكرون معناها بما يفيد الألفة والاعتياد، وأن الله يُذكِّر قريشاً بهذه النعمة التي امتن بها عليهم في حين أن غيرهم ممن جاورهم من العرب لا يستطيع التنقل مثلهم خشية القتل والسلب، حتى إن الرجل من قريش يصاب في حي من أحياء العرب وإذا قيل: (حَرَمِيْ) خُلي عنه لذلك، فيما أعطاهم الله من الأمن، ولم ينقل المفسرون أن أحد الصحابة من المكيين أو غيرهم أو حتى التابعين وقع في حيرة حتى يُفسر هذا المصطلح (١)، وكان من المفترض والمنهج العلمي أن يذكر كوك من هو الذي وقع في الحيرة من المفسرين، وما هي الآراء الكثيرة التي اختَلف عليها المفسرون في هذا المصطلح، حتى يُبِيْنَ عن صحة دعواه.

وإن من يَعرف العربية لا يكاد يَعسُر عليه فهم المعنى المراد من الآية الكريمة، فهو معنى واضح تؤكده مصنفات المفسرين المشار إليها، وعندما نعلم هذا المعنى الواضح المتفق عليه بين المفسرين الذين تم الرجوع إليهم، وهم أشهر المفسرين، نعلم أن ما ادعاه كوك من عدم وضوح المعنى والتشتت عند علماء المسلمين، والشك الذي يعتمل النفس، والذهاب بالمصطلح مرة إلى تاريخ اقتصادي، ثم العودة به أُخرى إلى خط تأملي، كل ذلك ليحاول برهنة منهجه الوثائقي الذي ضرب له مثلا بما لو أن أحد التاريخيين وجد في زمن مستقبل وثيقة تعود للقرن العشرين مكتوبٌ فيها مصطلح "سوق عام" فإنه سيقع في نفس الحيرة التي نحن فيها الآن مع مصطلح "إيلاف"، وأن كل ما سيصل إليه من معاني ستكون احتمالات وظنون، وبالتالي فإن المنهج الصحيح هو أن نتعامل مع النص القرآني كما تعامل هذا الوثائقي، وبتطبيق ذلك على كامل آيات القرآن الكريم تصبح معاني الآيات ومصطلحات القرآن مجرد احتمالات متعددة، يتعسر معرفة الصحيح منها لأنها خارج إطارنا الزمني.

---

[١] – انظر: جامع البيان في تفسير القرآن، للطبري (١٩٧/٣٠) المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢٩هـ، الطبعة الأولى.
والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢٠٠/٢٠) دار الكتب المصرية ١٩٥٠م، الطبعة الأولى.
والكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري (٢٨٩/٣) المطبعة الأميرية بمصر ١٣١٩هـ، الطبعة الثانية.
وزاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (٢٣٨/٩) المكتب الإسلامي ببيروت ١٩٨٧م، الطبعة الرابعة.
وانظر كذلك: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٥٥٣/٤) مطبعة الاستقامة بمصر ١٩٥٤م، الطبعة الثالثة.

وقد قاد هذا المنهج الوثائقي التاريخي كوك في تطبيقه غير المُتلائم مع القرآن الكريم إلى آراء شاذة بعيدة عن العلم والحقيقة، فمن ذلك قوله: (أما بالنسبة لتوطيده –أي النبي ﷺ – لأركان حكمه في يثرب فهو ما لا نستطيع معرفته إلا بالتخمين، نحن نفضل بالفعل موقعاً أكثر بعدا باتجاه الشمال، وذلك على أساس ما يقال من أن تدمير الله لشعب لوط (أي سدوم) هو الذي يمر عليه أولئك الذين يوجه الكلام إليهم نهاراً وليلا "القرآن٢٧: ١٣٦–١٣٧") (١).

ولا شك أن تشكيك كوك في الموضع الذي هاجر إليه النبي ﷺ وترشيحه لموقع آخر غير المدينة المنورة يتعارض مع العلم والحقائق الثابتة.

وقبل أن انتقل لمناقشة كوك في أقواله ورؤيته حول منهجية معرفة السيرة النبوية، سأذكر نبذة موجزة عن منهجية إسناد الرواية عند المحدثين، ونبذة موجزة أخرى عن منهج البحث التاريخي حتى تكون مناقشة رؤية كوك بناء على تصور واضح لأصول هذه المناهج وفق ما قرره قومها ومؤسسوها.

المبحث الثاني: منهج إسناد الرواية عند المحدثين

يقوم منهج العلماء المسلمين في توثيق مرويات السيرة النبوية وذكر تفاصيل أحداثها وتأريخها على منهج علماء الحديث القائم على الإسناد في ذكر المرويات، ووفقا لمنهج المحدثين يتم تقييم مرويات السيرة النبوية وتحديد موثوقية الرواية بعرض الأسانيد والمرويات على أصول مناهج المحدثين في علمي الرواية والدراية لسبرها وفحصها، وتُعد معايير المحدثين في ذلك أعلى وأدق ما وصل إليه الفكر الإنساني في تقييم الخبر والحكم عليه صحة وبطلانا وفق درجات متفاوتة مع التعليل الذي قد يكون بسبب عدالة الرواة، أو ضبطهم، أو الانقطاع في السند، أو احتماليته، أو لفظ التلقي، أو المتن ذاته.

وقد بين العلماء مكانة الإسناد وأهميته المنهجية، فقد قال عبدالله بن المبارك رحمه الله: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) (٢)، وقال الأوزاعي رحمه الله: (ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد) (٣)، وهذه المنزلة وهذه الأهمية للإسناد إنما هي لدى هذه الأمة التي حفظ الله لها سيرة نبيها ﷺ وسنته من التحريف والتبديل والفقد، ولم تعرفها سائر الأمم والحضارات الأخرى مع ما بلغت فيه من العلوم الإنسانية والفلسفية والتطبيقية وغيرها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (نقول المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى علم

---

١ – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٩٨ "مرجع سابق".

٢ – رواه مسلم مسندا في مقدمة صحيحه، باب (٥) بيان أن الإسناد من الدين، حديث رقم ٣٢، ص١٩، دار الكتاب العربي ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى.

٣ – رواه ابن عبدالبر مسندا في التمهيد (٥٧/١) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ١٣٨٧هـ.

الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب.. وكذلك علماء الشعر والطب، وغير ذلك، فلكل علم رجال يُعرفون به...، [إلى أن يقول] والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص أهل الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة) ([1]).

فيقوم منهج النقل والتوثيق عند المحدثين على الإسناد في نقل الرواية، والمُسند من الحديث هو: الذي اتصل سنده من راويه إلى منتهاه.

والسند: هو الطريق الموصلة إلى المتن، أي أسماء رواته مرتبة.

والمتن: هو ألفاظ الحديث التي تتقوَّم بها المعاني.

فالإسناد هو: حكاية طريق المتن ([2]).

والحديث المسند باعتبار ما ينتهي إليه السند إما أن يكون مرفوعاً، أي ينتهي إلى النبي ﷺ، أو موقوفا بأن ينتهي إلى أحد الصحابة، أو مقطوعا بأن ينتهي إلى أحد الرواة عن الصحابة وهم التابعون، ولكل أحكامه.

والحديث المسند باعتبار عدد رواته ينقسم إلى متواتر وآحاد، فالمتواتر: هو ما رواه عدد كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب، أي أن يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق الخبر، وينقسم المتواتر إلى متواتر لفظي، وهو ما تواتر لفظه ومعناه، ومتواتر معنوي، وهو ما تواتر معناه دون لفظه، ولكل قسم من المتواتر شروط، وأحكام، وتفريعات معلومة ومفصلة في علم مصطلح الحديث.

أما الآحاد: فهو ما لم يجمع شروط التواتر، ومنه المشهور، والعزيز، والغريب.

فالمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر.

والعزيز: ما لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

والغريب: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.

وينقسم خبر الآحاد (المشهور والعزيز والغريب) من حيث قوته وضعفه إلى قسمين:

مقبول: وهو ما ترجح صدق المُخبِر به.

ومردود: وهو ما لم يترجح صدق المُخبِر به.

كما ينقسم المقبول بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى قسمين رئيسين هما: صحيح، وحسن، وكل منهما ينقسم إلى قسمين هما، لذاته، ولغيره، فتؤول أقسام المقبول إلى أربعة

[1] – منهاج أهل السنة، لابن تيمية (١٠/٤) المطبعة الأميرية عام ١٣٢٢هـ، الطبعة الأولى.

[2] – قواعد في علوم الحديث، ظفر العثماني، ص٢٦، العبيكان للطباعة والنشر بالرياض ١٩٨٤، الطبعة الخامسة.

أقسام، هي: صحيح لذاته، وحسن لذاته، وصحيح لغيره، وحسن لغيره، ولكلٍ أحكامه ودرجته وتفريعاته ([1]).

وحتى لا أسهب في التفاصيل فسأكتفي بالحديث عن الصحيح بشكل مقتضب، وبه يتميز غيره.

فالصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

فاشتمل التعريف على شروط، هي:

١-اتصال السند: ومعناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

٢-عدالة الرواة: أي أن كل راو من رواته اتصف بكونه مسلما بالغا عاقلا غير فاسق وغير مخروم المروءة.

٣-ضبط الرواة: أي أن كل راو من رواته تام الضبط.

٤-عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث المروي عن ثقة مخالفا لمن هو أوثق منه.

٥-عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا بسبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث.

فكل رواية من الروايات هي محل النظر لكل هذه الشروط، ولا يُحكم بصحتها إلا بعد الفحص والتأكد من تحقق الشروط، ويقع تحت كل شرط من هذه الشروط تفريعات وأصول وضوابط، بل قد نشأت علوم ومصنفات مستقلة لاستيفاء بيان كل شرط وما يتطلب تحقيقه.

ففي شرط اتصال السند اصطلح العلماء بتسمية عدم الاتصال بالسقط، وهو نوعان:

أ- سقط ظاهر: وقد اصطلح العلماء على تسميته بأربعة أسماء حسب مكان السقط، فإن كان السقط في مبدأ اسناده لراو فأكثر على التوالي سمي: (مُعلقا)، وإن كان من آخر إسناده من بعد التابعي سمي: (مُرسلا)، وإن سقط من اسناده اثنان فأكثر على التوالي سمي: (مُعضلا)، وما لم يتصل اسناده على أي وجه سمي: (مُنقطعا)، ولكل نوع تفاصيله وضوابطه وأحكامه.

ب- سقط خفي: وهو ما لا يُدرك إلا بالحِذق وطول التجربة من المتمرسين في سبر طرق الحديث، وهو قسمان: أما الأول: فهو (المُدلَّس) وهو قسمان: تدليس الإسناد، وهو: أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه دون أن يذكر أنه سمعه

[1] – انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص١٩، مكتبة طيبة بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ.
وقفو الأثر في صفو علوم الأثر، رضي الدين الحلبي، ص٤٦، دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٤٠٨هـ، الطبعة الثانية.
وتيسير مصطلح الحديث، د.محمود الطحان، ص١٩، مكتبة المعارف بالرياض ١٩٨٧م، الطبعة الثامنة.

منه، أي بلفظ يحتمل السماع كـ(قال) أو (عن) ونحوهما، الثاني: هو تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي الراوي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يُكنِّيه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف.

وأما القسم الثاني فهو: (المُرسل الخفي) وهو أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع كـ(قال).

وقد أورد علماء الحديث في كل نوع من أنواع السقط هذه تفاصيل وتفريعات دقيقة تبين أحكامها وضوابطها بدقة عالية، بل في بيان التدليس ومواطنه صُنفت مصنفات عديدة، منها: كتاب (التبيين لأسماء المدلسين) للخطيب البغدادي، و(التبيين لأسماء المدلسين) لبرهان الدين الحلبي، و(تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) للحافظ ابن حجر، وغيرها.

وفي الشرط الثاني (عدالة الرواة) اصطلحوا على مصطلحات دقيقة، بحيث يَبِين كل مصطلح عن السبب القادح في العدالة، فإن كان السبب تهمة الراوي بالكذب سمي حديثه بـ (المتروك)، وإن كان السبب القادح كثرة الغفلة أو فحش الغلط سمي حديثه بـ (المُنكر)، وإن كان السبب القادح في الراوي الوهم سمي حديثه بـ (المعلل)، وغيرها من المصطلحات الدقيقة التي تبين درجة كل رواية بالنظر إلى حال الرواة من حيث العدالة على تفصيلٍ وبيانٍ للشروط والتفريعات ([1]).

وفي الشرط الثالث (ضبط الرواة) اُصطُلِح على طرق لتحمل الحديث، ووُضعت شروط وضوابط لكل منها، كما حُددت ألفاظ أداء كل واحد منها، –مما لا يسع المقام لذكر جميع تفصيلاته– حتى لا يقع الراوي في خطأٍ أو سهو في متن الحديث، كما وضعوا اصطلاحات تُبيِّن درجة الراوي من ناحيةً العدالة والضبط، فأوثق ألفاظ قبول الرواية ثبت، وحجة، وثبت حافظ، وثقة متقن ثم ثقة، ثم صدوق، ولابأس به، ثم جيد الحديث، وشيخ حسن الحديث، أما أقوى عبارات الجرح فدجال، وكذاب، ووضاع، ثم مُتهم بالكذب ومتفق على تركه، ثم متروك، وليس بثقة، ثم واهٍ، وليس بشيء، وضعيف جدا، ثم فيه ضعف، وليس بالقوي، وقد بينوا درجات هذه المراتب وموجبات الحكم بها، وما تثبت به العدالة وما ترتفع به الجهالة، ونحو ذلك، فنشأ في ذلك علم سُمي بـ (علم أصول الجرح والتعديل) ودونت فيه العديد من المصنفات مثل كتاب: (الجرح والتعديل)

[1] – انظر فيما سبق: الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ص٢٤، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب١٤١٢هـ، الطبعة الأولى.
ومقدمة ابن الصلاح مع الشرح التقييد والإيضاح، للحافظ العراقي، ص٩٥، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٩٦٩م، الطبعة الأولى.
والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، ص٢١، مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة ١٩٥٨، الطبعة الثالثة.
وتيسير مصطلح الحديث، د.محمود الطحان، ص٣٤، "مرجع سابق"..

لابن أبي حاتم، وكتاب: (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) للذهبي، و(قاعدة في الجرح والتعديل) للسبكي، و(الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) للكنوي، وغيرها الكثير([1]).

كما صُنفت العديد من المؤلفات لبيان ومعالجة قضية التصحيف والتحريف، ككتاب: (التصحيف) للدارقطني، و(إصلاح خطأ المحدثين) للخطابي، و(تصحيفات المحدثين) للعسكري.

وفي سبيل تحقيق الشرطين الثاني والثالث صُنفت مطولات ومختصرات من الكتب التي تُبين وتكشف عن أحوال الرواة، فتولد عن ذلك علم سُمي بـ(معرفة الرجال) وهو عبارة عن موسوعات ضخمة تضم تراجم وسير رواة الحديث على مختلف طبقاتهم، ومن أهم هذه المصنفات: (الطبقات الكبرى) لابن سعد، و(الأسامي والكنى) لأحمد بن حنبل، و(التاريخ الكبير) للبخاري، و(معرفة الثقات) للعجلي، و(الضعفاء والمتروكين) للنسائي، و(أخبار المُصحفين) للحسن العسكري، و(تاريخ بغداد) للبغدادي، و(صفوة الصفوة) لابن الجوزي، و(تهذيب الكمال) للمِزِّي، و(ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للذهبي، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر، و(طبقات الحفاظ) للسيوطي، وغيرها الكثير مما شكَّل مكتبة موسوعية كبيرة تتجاوز مئات المجلدات الحافلة بأخبار الرواة وبيان منزلتهم ومكانتهم من العدالة والضبط مما لم يشهده تاريخ أمة من الأمم.

وفي الشرط الرابع والخامس (عدم الشذوذ وعدم العلة) بينوا ما يقع من الشذوذ والعلل، سواء في السند أو المتن، وتتبعوا مواطنها وبينوا حالاتها، وقد صُنفت في بيان العلل العديد من المصنفات، ككتاب (العلل) لابن المديني، و(علل الحديث) لابن أبي حاتم، و(العلل ومعرفة الرجال) لأحمد بن حنبل، و(العلل الكبير) و(العلل الصغير) للترمذي، وغيرها من المصنفات.

وفي سبر متون الروايات وضع علماء الحديث ضوابط وأمارات يُعلم بها صحيح الحديث من موضوعه، يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: (إذا روى الثقة المأمون خبرا متصل الإسناد رُد بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقول فيُعلم بطلانه..، والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيُعلم أنه لا أصل له، أو منسوخ، والثالث: أن يخالف الإجماع..، والرابع: أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه..) ([2]).

---

[1] – الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي، دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٩٨٧م، الطبعة الثالثة.

[2] – الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (٣٥٤/١) دار ابن الجوزي بالدمام ١٩٩٦م، الطبعة الأولى.

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن القيم رحمه الله بكتابه المنار المنيف في فصل عقده بعنوان: (أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا) وذكر منها: (تكذيب الحس له، مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، أن يُدَّعى على النبي ﷺ أنه فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه، أن يكون الحديث باطلا في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ، أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلا عن كلام رسول الله ﷺ، أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق،..) ([1])، وقد ذَكر العديدَ من الأمثلة والشواهد لهذه الأصناف وغيرها، كما صنف العلماء العديدَ من المؤلفات في هذا الباب ككتاب: (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للسخاوي رحمه الله، وكتاب: (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) للحافظ أبي الحسن ابن عراق الكناني، وغيرها.

كما صنفوا ما لا يحصى في شرح وبيان المرويات والعناية بمعاني الحديث، فمن ذلك مؤلفات شروح الحديث ككتاب (فتح الباري) لابن حجر، و(شرح صحيح مسلم) للنووي، و(معالم السنن) للخطابي، و(نيل الأوطار) للشوكاني، و(تحفة الأحوذي) للمباكفوري، وغيرها، كما عنوا عناية خاصة بما سُمِّي بـ(مختلف الحديث) أو (مُشكل الحديث) وهو: علم يبحث فيما يظهر من تعارض النصوص، فمن تلك المدونات (اختلاف الحديث) للشافعي، و(مشكل الآثار) للطحاوي، و(تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة، وغيرها.

كذلك اعتنوا عناية خاصة بناسخ الأخبار ومنسوخها وما يُعرف به النسخ، وأفردوا لذلك مصنفات عديدة، منها كتاب: (ناسخ الحديث ومنسوخه) لأبي بكر الأثرم، و(الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) لابن حازم الهمذاني، و(الناسخ والمنسوخ في الحديث) لابن الجوزي، وغيرها ([2]).

وكل ما ذكر ليس إلا إشارة لبعض أبرز معالم هذا المنهج، وأبرز العلوم التي تولدت لخدمة هذ المنهج وتحقيق تطبيقه، وما ذُكر من أسماء المصنفات ليس إلا نماذج فقط، إذ لا نستطيع ذكر أسماء كل ما طُبع واشتُهر منها فضلا عن الإحاطة بأسماء جميعها.

---

[1] – المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، ص٥٠، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٩٨٣م، الطبعة الثانية.

[2] – انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، ص٤١٦، دار الفكر ببيروت دون الإشارة لتاريخ نشر.
وتيسير مصطلح الحديث، د.محمود الطحان، ص٥٩" "مرجع سابق".

وقد تطور هذا العلم وأصوله، ومَرَّ بمراحل مختلفة منذ أن ابتدأ التزاما من الصحابة والتابعين من بعدهم في تدقيق وتمحيص ما يروى عن النبي ﷺ، إلى أن وُضعت مصطلحات توصيف المرويات، وتَطورت ضوابط ومعايير قبول الرواية شيئا فشيئا إلى زمن الخطيب البغدادي، ثم طُورت وأُعيدت صياغة المصطلحات على يد ابن الصلاح والقاضي عياض لأغراض مدرسية، ثم جرت عليه إضافات وزيادات دقيقة على يد الحافظ الذهبي والحافظ ابن كثير نتيجة تطبيقهما للمنهج في مؤلفاتهما، ومن بعدهما كذلك الحافظ ابن حجر، لكن المنهج لم يطرأ عليه تعديل جوهري أو يتغير تغيرا جذريا بل حافظ على أصوله وقواعده، وإنما كانت هذه الإضافات في جزئيات القواعد العامة، وكانت عاملا مهما في تطور هذا العلم ومصطلحاته وزيادة دقته، ودليلا على عدم توقف نمو هذا العلم، بل إبداع علماء الحديث في تطويره والارتقاء به ([1]).

المبحث الثالث: منهج البحث التاريخي:

مر هذا المنهج بأطوار ومراحل متعددة، ولم يستقر إلى أن ألف كُلٌّ من انجلو وسنيوبوس كتابهما: (المدخل إلى الدراسات التاريخية) عام ١٨٩٨م، والذي قوَّما فيه جهود من سبقهما، واستقر أكثر المعنيين بالتاريخ في الغرب على ما انتهيا إليه في هذا الكتاب، وإن كان قد حصل تطور في بعض المباحث الجزئية بعد ذلك إلا أن ما استقر في هذا الكتاب يعد المرجع المتفق عليه في الأوساط الغربية بشكل عام ([2])، لذلك سأعمد إلى هذا الكتاب في بيان وتفسير مبادئ وأسس هذا المنهج، بالإضافة إلى مصادر أخرى شرحت ما فيه، وفصلت وأضافت.

ومنهج البحث التاريخي أو منهج النقد التاريخي كما يسميه البعض هو: المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية -قدر المستطاع- ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامة ([3]).

ولا يُقصد بالحقيقة التاريخية الحقيقة المطلقة، وإنما يُقصد بذلك الحقيقة النسبية، وكلما زادت نسبة الصدق أصبح التاريخ تاريخا بالمعنى الصحيح، وذلك لعوامل مختلفة كضياع الأدلة وطمس الآثار، ومؤثرات الأهواء والمصالح ونحوها ([4])، إلا أن نتائج دراسات مجموعة من المختصين متى ما اتفقت في واقعة معينة على نتيجة موحدة فإن

---

[1] – انظر السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، د.أكرم ضياء العمري (١٣/١) مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٩٩٤م، الطبعة السادسة.

[2] – انظر: منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، د.أكرم ضياء العمري، ص٢١، دار إشبيليا ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.
وانظر: مقدمة د.عبدالرحمن بدوي للكتاب، وقد ترجمه مع مؤلفات أخرى صدرت في مجموع بعنوان: (النقد التاريخي) وكالة المطبوعات بالكويت عام ١٩٨١م، الطبعة الرابعة.

[3] – منهج البحث التاريخي، د.حسن عثمان، ص٢١، دار المعارف بمصر، دون الإشارة لتاريخ نشر، الطبعة الثامنة.

[4] – انظر: المرجع نفسه، ص٢١.

ذلك يفضي إلى يقين علمي وفقا لحساب الاحتمالات التي يستحيل أن تجتمع فيه كل الآراء على خطأ، ولا يتحقق اجتماعها عمليا إلا لأنها تتفق مع الحقيقة الواقعية ([1]).

ويسميه البعض المنهج الاستردادي، وذلك لأن الباحث فيه يحاول أن يستعيد في الذهن وبطريقة عقلية صِرفة ما جرت عليه أحداث التاريخ في الزمن الماضي بنوع من التركيب لما خلفه الزمن من وقائع يعمل الذهن فيها أحيانا والخيال المبدع أحيانا أخرى على أساس نوع من الوجدان الذي يُمَكِّن المؤرخ من النفوذ وراء الآثار والوثائق في اكتناه الصورة الكلية المتصلة التي تُعبر عنها ([2]).

فهو نوع من المعايشة لما حصل في الماضي من خلال ما سجلته الآثار والوثائق من وقائع تاريخية وأحداث بإعمال النقد والتمحيص، والمرتكز الأساس لذلك هو الوثائق بكافة أشكالها.

وأهم الأعمال الإجرائية في منهج النقد التاريخي باختصار هي: التزود بالمعارف الأولية اللازمة، ثم اختيار موضوع البحث، وجمع الأصول والمصادر، وإثبات صحتها، وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه، وتحري نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها، ونقدها نقدا باطنيا إيجابيا، وسلبيا، وإثبات الحقائق التاريخية، وتنظيمها وتركيبها، والاجتهاد فيها، وتعليلها، وإنشاء الصيغة التاريخية، ثم عرضها عرضا تاريخيا معقولا، ويُقسم إجراء كل هذه الأعمال في أربع خطوات رئيسة، وهي:

الخطوة الأولى: التزود بالمعارف الأولية والعلوم المساعدة

فيلزم المؤرخ أن يكون على قدر كبير بمجموعة من المعارف الأولية المتعلقة بالوثائق، وأنواعها، وأشكالها، وكيفية التعامل معها، وأماكن وجودها، وأين تُحفظ الوثائق، وطرق فحصها والتأكد من سلامتها، وأنواع الخطوط، وكل ما يتعلق بعلم الوثائق، ويتدرب كذلك على كشف الأخطاء وفحص الوثائق.

وإضافة لما سبق يلزمه أيضًا معرفة مجموعة من العلوم التي تسانده وتمكنه من فحص الوثائق ومعرفة محتواها بشكل دقيق، ومن أهم تلك العلوم: الدراسات الفلسفية (الأفكار، والأخلاق، والسياسة)، والقانون، والجغرافيا، والإنسان، والعلوم الطبيعية، وعلم الاجتماع، وفقه اللغة، والاقتصاد أيضا إذ يُشكِّل أهمية بارزة، لأن العوامل الاقتصادية ذات أثر فعال في مسيرة التاريخ، وكذلك أدب الفترة التاريخية لموضوع الوثائق التي يدرسها، وأيُّ علم من العلوم له صلة بما تتضمنه الوثائق التي يفحصها المؤرخ فإنه

[1] – المدخل إلى الدراسات التاريخية، انجلو وسنيوبوس، ص (و)، وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨١م، الطبعة الرابعة.

[2] – انظر: مناهج البحث العلمي، د.عبدالرحمن بدوي، ص١٨٣، وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٧م، الطبعة الثالثة.

بحاجة لأن يتعلم هذا العلم، وبقدر ما يتعمق في الفروع الخاصة بالمعارف التي تتطلبها مهمته فإنه يكون أكثر استعدادا لعمله الذي بصدد البحث فيه، ولهذا فإن العلوم المساعدة التي يتطلبها البحث التاريخي تختلف من باحث لآخر حسب العلوم التي يتطلبها كل عمل، فالراغب في الكتابة عن مبحث يخص تاريخ اليونان القديم على سبيل المثال يتعين عليه معرفة اللغة اليونانية القديمة، بينما الراغب في الكتابة عن مبحث يخص تاريخ العصور الوسطى لأوروبا فإنه يتعين عليه معرفة لاتينيتها ([1]).

الخطوة الثانية: جمع الأصول والمصادر

بعد أن يجمع الباحث المراجع العلمية للمعارف الأولية والعلوم المساعدة التي ستمكنه من الاطلاع على الوثائق المطلوبة وفحصها ودراستها، يبدأ بجمع جميع الوثائق والأصول المتعلقة بموضوع بحثه، فيطلع على كل أرشيف وفهرس تضمن ما له علاقة بموضوعه من فهارس وقوائم المتاحف، ودور المحفوظات والوثائق في مختلف أنحاء العالم، ويحصل على نسخ جميع الوثائق المتعلقة ببحثه، ثم يصنفها ويقسمها بما يخدم موضوعه من حيث النسق الزمني والموضوعي أو غيرها، ويستبعد ما لا يقع داخل إطار موضوع بحثه حتى لا يقع في التشتت فيبتعد عن موضوع بحثه.

بعد ذلك يبدأ بعملية المشاهدة أو الملاحظة للوقائع الجزئية بعزلها عن المجموع حتى يفهم طبيعة العِلاقة فيما بينها، ويحلل هذه العلاقات تمهيدا للخطوة التالية (النقد).

كما أن عليه أن يقف بنفسه على موضع الحدث التاريخي الذي بصدد الكتابة عنه، فينظر إلى جغرافيته، ومناخه، وسكانه، وطبيعة المنطقة، حتى يكون أقرب إلى موضوع دراسته ([2]).

الخطوة الثالثة: النقد والتحليل

وتُعد هذه الخطوة عماد وأساس منهج البحث التاريخي، ولذلك يُسمى هذا المنهج بمنهج النقد نسبة لهذه الخطوة الأهم في سلسلة خطوات البحث التاريخي (النقد التاريخي)، وتوصف هذه الخطوة بـ"العملية التحليلية"، ويقوم النقد على أساس الحذر والشك في الوثيقة التاريخية، وفحصها للتأكد من سلامتها وصحتها لاستبعاد الوثائق المزيفة وتقييم الوثائق الصحيحة، ويُقسم علماء المنهج التاريخي النقد إلى نوعين رئيسين: نقد خارجي ونقد باطني، وبيان ذلك فيما يلي:

---

[1] – انظر: المدخل إلى الدراسات التاريخية، انجلو وسنيوبوس، ص ٢٧ "مرجع سابق".
وانظر: منهج البحث التاريخي، د.حسن عثمان، ص٢٥ "مرجع سابق".

[2] – انظر: المدخل إلى الدراسات التاريخية، انجلو وسنيوبوس، ص (ب) "مرجع سابق".
وانظر: منهج البحث التاريخي، د.حسن عثمان، ص٦٧ "مرجع سابق".

أولا: النقد الخارجي: (نقد التصحيح)

ويُعنى النقد الخارجي بصحة الوثيقة، ومدى موثوقيتها، والظروف المختلفة المصاحبة لكتابة الوثيقة، وشخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه، وكل ما يمكن أن يكون عامل تأثير في محتوى الوثيقة، ويُقسمه العلماء إلى قسمين:

أ- نقد الاستعادة: ووظيفة هذا النقد التحقق من صحة الوثيقة، وهل كتبها صاحبها؟ وهل تعرضت الوثيقة للحشو والزيادة؟ فإن تعرضت، فما هي طبيعة الحشو؟ هل هو من قبيل التزييف أو الشرح والتعليق؟ ونحو ذلك من أنواع التحقيق والفحص، فالهدف من هذا القسم من النقد هو تخليص الوثيقة من الإضافات والتحريفات ونحوها، وقد اشترط علماء المنهج فيمن يقوم بمهمة النقد هذه أن يحقق ثلاثة شروط:

- أن يكون ملما باللغة التي كُتب بها النص.
- أن يكون ملما بالخطوط التي كانت تُكتب بها الوثائق في ذلك العصر.
- أن يكون ذا دراية بالأخطاء الشائعة في كتابة اللغة التي دُونت بها الوثيقة.

ب- نقد المصدر: ووظيفة هذا النقد معرفة ما مصدر الوثيقة؟ ومن هو مؤلف نص الوثيقة؟ وما هو تاريخها؟ ولمعرفة ذلك وضع العلماء قواعد تمكن الباحث من الوصول إلى نتيجة صحيحة، وهي:

- النظر في الخطوط التي كُتبت بها الوثيقة، لأن الخطوط تختلف من عصر لآخر.
- النظر في اللغة التي كُتبت بها الوثيقة، لأن لكل عصر أساليبه اللغوية.
- النظر في الوقائع والأحداث التي تضمنتها الوثيقة، وهل تتلاءم مع البيئة والزمان المنسوبة إليهما.
- النظر في المصادر التي أَخَذت عنها الوثيقة، أو استعان بها المؤلف لتقييم النقل، أو إذا ما حصل انتحال.

ثانيا: النقد الداخلي: (الباطني)

ويُعنى بما قصده صاحب الوثيقة من الوثيقة، ومدى صدقه في الرواية، وهل كان شاهد عيان أم ناقلا عن غيره؟ وهل استطاع أن ينقل الحدث كما شاهده أو سمعه؟ وهل كان لديه دواع للتزييف؟ وما مدى نزاهته في النقل؟ أي تحليل عمل المؤلف لتمييز النتائج غير الصحيحة حتى لا تُقبل ويُؤخذ بها، ويقسمه العلماء إلى قسمين:

أ- النقد الإيجابي: ووظيفته فهم مدلول النص في لغته، والتأكد من فهم الكلمات في سياقها، وهو نوعان: نقد يقوم على تحديد المعنى الحرفي لنص الوثيقة بفهم جزئيات النص وألفاظه، ونقد يقوم على تحديد المعنى الكلي لنص الوثيقة بتحديد الأمور

الكلية التي تعالجها الوثيقة، ويقابله في منهج المحدثين قضية نقد المتن أو علم الحديث دراية.

ب- النقد السلبي: ووظيفته البحث في نزاهة ودقة كاتب النص، وتحري بواعث تأليف المؤلف، والنظر في الظروف التي أحاطت المؤلف زمن كتابة النص، وهل كتب النص عن مشاهدة وعيان أم نقلا عمن سمع منه، ويقابله في منهج المحدثين قضية العدالة والضبط ([1]).

الخطوة الرابعة: الاستعادة والتركيب

إن عملية النقد السابقة تنتهي إلى كم هائل من الوقائع الصغيرة بواسطة معلومات تفصيلية غير متجانسة، ويتخللها العديد من الفراغات لأحداث ووقائع لم تُسعف المعلومات المحدودة لبيانها وتوضيحها، أو أن معلوماتها وأدلتها طُمست، فمن هنا تأتي مهمة المؤرخ في عملية تجميع الحقائق واستحضارها في قالب ذهني دقيق، ومن خلال التجارب التاريخية والخبرة الطويلة يقوم المؤرخ بالتركيب لهذه الأحداث وإصدار الأحكام الصحيحة بواسطة استعادة تصور الماضي، وعليه حينئذ أن يقوم بملء كل فراغ بين تسلسل الأحداث التاريخية حتى يطرد سير العملية التاريخي، وتكون متسلسلة الأحداث دون انقطاع ([2]).

لذلك يصف كل من انجلو وسنيوبوس التاريخ بأنه (رؤية للوقائع الماضية)([3])، أي أنه منظور مؤرخ للتاريخ وفهمه له، وليس إخبارًا عن عين الحقيقة التاريخية، وتعد هذه الخطوة في غاية الخطورة في التعامل مع التاريخ وأحداثه لما لها من طابع الذاتية الذي يَحكم سير وعمل المؤرخ في تركيبه للأحداث، وملئه للفراغات التاريخية، بل ربما تنتهي أحكامه ودراساته إلى نتائج متعارضة مع حقائق تاريخيةٍ ثابتةٍ بوثائق ونصوص لم يستطع المؤرخ الوقوف عليها حين كتابته، بل إن عملية ملء الفراغ التاريخي التي تُمنح صلاحياتها للمؤرخ قد تعيدنا إلى نقطة البداية في هذا المنهج عندما أجهد الباحث أو المؤرخ نفسه في نقد الوثيقة لاستخراج أي إضافة أو زيادة على النص، وإذا به هنا يخول لنفسه القيام بعمل مثل هذه الزيادة.

---

[1] – انظر: المدخل إلى الدراسات التاريخية، انجلو وسنيوبوس، ص٥١ "مرجع سابق".
و منهج البحث التاريخي، د.حسن عثمان، ص٨١ "مرجع سابق".
و مناهج البحث العلمي، د.عبدالرحمن بدوي، ص١٨٨ "مرجع سابق".
ومناهج البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، د. حلمي صابر، ص٤٥، إيجيبت ستار للطباعة ٢٠٠٠م، الطبعة الثانية.
ولمزيد من آراء علماء الغرب في قضية النقد والتحليل انظر: نقد النص، بول ماس، ص ٢٦٣، وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨١م، الطبعة الرابعة.

[2] – انظر: المدخل إلى الدراسات التاريخية، انجلو وسنيوبوس، ص١٦٩ "مرجع سابق".
و مناهج البحث العلمي، د.عبدالرحمن بدوي، ص٢١٨ "مرجع سابق".

[3] – المدخل إلى الدراسات التاريخية، انجلو وسنيوبوس، ص١٧١ "مرجع سابق".

ويصف د.عبدالرحمن بدوي الإكمال في التأليف بأنه نوع من التزييف يسميه: (الحشو والإكمال)، ويقول عن مدى خطورته ونتائجه السلبية: (أكثر مؤلفات العصور الوسطى المسيحية قد أُكملت قرنا بعد قرن بواسطة مؤلفين لم يَذكروا أسماءهم، فاختلطت بمؤلفي الكتب الأصليين، فأصبحنا في حيرة من أمر ما عسى أن يُنتسب حقا إلى المؤلف الأصلي، وما عسى أن يكون قد ألحقه مؤلفون آخرون) ([1]).

وهذا ما ابتدأ المنهج التاريخي لمعالجته فإذا به قد يخرج به نتيجةً بعد العديد من الخطوات والأعمال، وقد اقتضى وصف المنهج التاريخي هنا أن يكون أقل حجما من وصف منهج الإسناد في الرواية، وذلك لأن منهج البحث التاريخي هو عبارة عن خطوات ينتهي من اتبعها إلى غاية وهدف محدد، وليس لهذا المنهج قاعدة بيانات تخدم تحقيقه بالمعنى الذي تؤديه الإشارة إلى مؤلفات الجرح والتعديل والتراجم وغيرها من الجهود والمؤلفات العلمية التي يلزم الإشارة إليها لبيان كيفية تطبيق منهج إسناد الرواية.

المبحث الرابع: تحليل ومناقشة مشروع كوك المنهجي لمعرفة السيرة النبوية

قبل البدء في مناقشة آراء كوك ومشروعه المنهجي لمعرفة ودراسة السيرة النبوية، أشير إلى أهمية التمييز بين الغاية من معرفة السيرة النبوية لدى كوك والغاية من معرفتها لدى الباحث المسلم، وإن شئت فقل بين المستشرق التقليدي والباحث المسلم، إذ الغاية متباينة بينهما ولا تكاد تتقاطع، فالغاية من معرفة سيرة النبي ﷺ لدى كوك هي مجرد معرفة أحداث تاريخية، لا تختلف عن سِيَر الملوك قبله كَسِيَر ملوك المناذرة أو حِمْيَر أو غيرهما، كما لا تختلف عن سير الخلفاء والحكام من بعده كَسِيَر حكام الأمويين أو العباسيين أو غيرهم، وربما تختلف درجة الاهتمام بمعرفة السيرة النبوية كونها لشخصية أبرز، حيث بلغ عدد أتباعه زمن تأليف الكتاب سبعمائة مليون مسلم من مختلف الجنسيات كما تم ذكر إشارته لذلك عند بداية الحديث عن منهجية كوك، فهي تُمثل له أحد المحطات التاريخية المهمة والمؤثرة في التاريخ الإنساني، والتي يهدف لمعرفتها بعيدا عن جوهر السيرة النبوية المتمثِّل في الدعوة إلى عقيدة يَلْزم الإيمان بها، وشريعة يجب تطبيقها.

أما بالنسبة للباحث المسلم فالأمر مختلف تماما، فالسيرة النبوية بالنسبة إليه تُمثل له معرفةً بنبيه الذي آمن بصدقه ونبوته، فهو يدرس السيرة طلبا للهدى والرشاد، يقول تبارك وتعالى: ﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ ﴾ [سورة النور من الآية ٥٤] وسعيًا في تحصيل المعرفة بالقدوة المأمور باتباعها ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ

[1] – مناهج البحث العلمي، د.عبدالرحمن بدوي، ص١٩٩ "مرجع سابق".

أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [سورة الأحزاب من الآية ٢١]، بل إن حقيقة شهادة الإسلام توجب على المسلم معرفة سيرة نبيه الذي يشهد أنه رسول الله، كما أن سيرته لا تنفك عن العقيدة التي يتعين عليه الإيمان بها، والشريعة التي يتعين عليه تطبيقها، فجميع تعاليم الإسلام وهديه مُسطرة في سيرة نبيه، ومنها يستمد الباحث المسلم عقيدته، كما يستمد منها تفاصيل أحكام وتشريعات دينه.

فاختلاف الغاية وتباين الهدف كان العامل الرئيس الذي خوَّل لكوك طرح منهجية أخرى مغايرة للمنهجية التي تبناها العلماء المسلمون، حيث رأى أنها الأنسب لمنظوره التاريخي البحت للسيرة النبوية، تلك المحطة التاريخية المؤثرة التي لا يزال تأثيرها وحضورها البارز واقعا مستمرا بل متناميا من خلال الزيادة العظيمة لأعداد أتباعه.

وفي ظل إدراك الغاية والهدف من معرفة السيرة النبوية لدى كوك، وبعد أن استعرضنا مشروعه المنهجي لمعرفة السيرة النبوية المتضمن هدم منهج إسناد الرواية عند المحدثين الذي شكل المحور الأساس للسيرة النبوية، ومن ثم استبداله بالمنهج التاريخي الغربي لتطبيقه على وثائق غير المسلمين، ومن خلال تصور صحيح لمنهج إسناد الرواية، وكذلك منهج البحث التاريخي الغربي، اللَّذَين استعرضنا طريقة كلٍ منهما وأصولهما عند أصحابها يمكننا تحليل ومناقشة مشروع كوك المنهجي وأقواله في ذلك وفق ما يلي:

١-أن وصف كوك منهج إسناد الرواية الذي أسسه علماء السنة النبوية لمعرفة وتوثيق الحديث النبوي وسيرة النبي ﷺ بالمنهج (التقليدي) غير صحيح، وإنما هو منهج مبتكر راعى فيه علماء السنة النبوية كل إجراءات الدقة وما يتطلبه ضمان سلامة النقل، ولم يدخروا جهدا في سبيل المحافظة على سنة النبي ﷺ، ولم يسجل التاريخ لغيرهم معايير أعلى أو تساوي ما التزموه من شروط وضوابط في نقل الخبر، يقول ابن حزم رحمه الله: (ما نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان..، هذا نقل خص الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غضاً جديدا على قديم الدهور..، يرحل في طلبه من لا يُحصِي عددهم إلا خالقهم إلى الآفاق البعيدة، ويواظب على تقييده من كان الناقل قريبا منه، قد تولى الله

تعالى حفظه عليهم والحمد لله رب العالمين، فلا تفوتهم كلمة فما فوقها في شيء من النقل، ولا يُمكن فاسقًا أن يُقحم فيه كلمة موضوعة، ولله تعالى الشكر) ([1]).

وقد أشار علماء الغرب أنفسهم إلى تفرد علماء الإسلام بهذا المنهج وأهميته ودقة نتائجه وأحكامه، يقول أستاذ البحث التاريخي في الغرب المستشرق الألماني يولويس فلهاوزن Julius Wellhausen : (أصدق مرجع هو الروايات المدنية، فهي أهم الروايات القديمة..، وأهم حملة هذه الروايات هم خصوصًا ابن إسحاق، وأبو معشر، والواقدي، وهم لم يكونوا يجمعون الروايات من مصادرها الأصلية كما فعل الرواة قبلهم، بل إنما وصلت إليهم الروايات من حفظ العلماء لها، وهؤلاء نظروا فيها ونخلوها وكتبوها من جديد ومزجوا بينها، ولكنهم ربطوا بينها ربطا أوسع وأدق مما كان قبلهم، وهم في الوقت نفسه رتبوها ترتيبا زمنيا مطردا.. ويمكن أن يُعتبر ابن إسحاق مؤسس هذا التاريخ، وهو يتميز هو ومن جاء بعده بكتابة التاريخ في صورة ذكر الأحداث التي وقعت في كل عام، وهي الصورة التي أصبحت متبعة، أما ترتيبهم للحوادث بحسب تاريخ وقوعها فهو يقوم على بحث علمي وموازنة، ولم يُقصر علماء المدينة في ذلك، بل وصلوا إلى نتائج ثبتت أمام التمحيص إلى درجة تسترعي النظر)([2]).

كما يقول الفرنسي موريس بوكاي Maurice Bucaille: (إن السنة النبوية تعتبر المصدر الثاني الذي اهتم العلماء به باعتباره مكملاً للمصدر الأول..، فإنهم قد نصوا على أسماء الذين نقلوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وذلك بالصعود في الإسناد إلى الأول من أسرة النبي ﷺ وأصحابه، ممن قد تلقوا هذه المعلومات مباشرة من محمد ﷺ نفسه، وذلك بغية الكشف عن حال الراوي في جميع سلسلة الرواية، والابتعاد عن الرواة غير المشهود لهم بحسن السيرة وصدق الرواية ونحو ذلك من دلائل ضعف الراوي الموجبة لعدم الاعتماد على الحديث الذي رُوي عن طريقه، وهذا ما قد انفرد به علماء الإسلام في كل ما رُوي عن نبيهم ﷺ) ([3])، ومن يُطالع منهجية الإسناد عند علماء السنة النبوية بتجرد وموضوعية، ويقارن ذلك بمناهج غيرهم فإنه يدرك أن منهجية الإسناد هذه هي أعلى وأوثق منهج عرفه التاريخ الإنساني في نقل الخبر.

٢-سَعَى كوك كما سعى العديد من المستشرقين قبله إلى طريقة التشكيك في الإسناد كمنهجية علمية صحيحة، كما سعى إلى التشكيك في الإسناد كحقيقة ثابته نقلت

---

[1] - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (٨٢/٢) المطبعة الأدبية بمصر عام ١٣٢٠هـ، الطبعة الأولى.

[2] - تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، فلهاوزن، ترجمة، د.محمد عبدالهادي أبو ريده، ص (ث) مقدمة الكتاب، لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٥٨م.

[3] - القرآن والتوراة والإنجيل في ضوء العلم الحديث، موريس بوكاي، ترجمة عادل يوسف، الأهلية للنشر بالأردن، ٢٠٠٩، الطبعة الأولى.

الأخبار عن النبي ﷺ، كما شكَّك أيضا فيما قدمه منهج إسناد الرواية في علم السيرة من معلومات وحقائق بقوله: (إذا كانت المصادر الخارجية تمتلك أدنى درجة من الحقيقة في مسائل من هذا النوع، فالأمر يعني أن الروايات الإسلامية خطيرة في تضليلها في سمات هامة من تناولها لحياة محمد) ([1])، ولو جمعنا مفهوم كوك عن منهج إسناد الرواية مع مفهوم المستشرقين قبله إلى جولدتسيهر صاحب نظرية اختلاق الأسانيد، لوجدنا نتائج مختلفة ومتباينة ومتضاربة لا يجمعها إلا نتيجة (عدم الصحة) ([2]).

وأساس هذا التشكيك هو الخلط وعدم التمييز بين بداية كتابة وتدوين الأحاديث النبوية وبين بداية التصنيف لها، إذ يرى من يشكك في منهجية الإسناد أن كتابة الحديث وتدوينه إنما تزامنت مع بداية التصنيف والتأليف لكتب الحديث وهي متأخرة عن النبي ﷺ، فكيف يمكن التسليم بسلامة هذه الأحاديث التي ظلت في ذهن أصحابه ما يزيد على قرن من الزمان، لذلك دائما ما يركز كوك على وصف منهج الإسناد بـ (التناقل الشفهي) أي أنه ليس موثقا بالتدوين والكتابة، يقول كوك عن منهجية الإسناد في الرواية: (إنها كل ما تناقله العلماء المسلمون رسميا عبر صيرورة تناقل شفوي، وفعلياً كأدب ذي حجم ضخم، وهي تتضمن كل ملامح أقوال المسلمين الأوائل وأفعالهم) ([3])، وبناء على هذا التصور يصفها بالعشوائية وعدم الانضباط، يقول كوك: ((أما الآثار [يعني بها المرويات] فهي أكثر افتقادا للشكل أو الانتظام) ([4]).

بينما حقيقة الأمر أن التصنيف والتأليف للسنة النبوية –المصدر المحوري للسيرة النبوية– لم يكن بداية كتابة وتدوين الحديث النبوي، وإنما كانت بداية التدوين في زمن النبي ﷺ نفسه، إذ أمر بكتابة المعاهدات والوثائق والرسائل التي بعث بها إلى الملوك وغيرهم، ومنها كتابه لهرقل، وكتابه لكسرى، وكتابه إلى المقوقس، وكتابه إلى المنذر بن ساوى، وكتابه إلى ملك عُمان، وكتابه إلى صاحب اليمامة، وكتابه إلى الحارث الغساني، كذلك الوثيقة التي أمر بكتابتها عندما دخل المدينة ونظم فيها العلاقات بين المهاجرين والأنصار وغير المسلمين من اليهود، وبها الكثير من التشريعات والنظم التي سنها، وكذلك الوثيقة التي عاهد فيها ﷺ نصارى نجران، وغيرها من المعاهدات وعقود الصلح، كذلك كتاب (الصدقات) الذي فصَّل فيه النبي ﷺ مقادير الزكاة الواجبة

[1] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص١٠٦ "مرجع سابق".

[2] – انظر في آراء المستشرقين في أصول الإسناد وتشكيكهم فيه: أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت دراسة نقدية، أ.د.محمد مصطفى الأعظمي، ص٢١٨-٢٧٢، مكتبة الرشد ٢٠١٩م، الطبعة الأولى.

[3] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٨٧ "مرجع سابق".

[4] – المرجع نفسه، ص٨٧.

في الأموال قبل وفاته، وكان عند أبي بكر الصديق الخليفة الأول، وقد نسخ منه نسخا دفعها لجباته الذين يجمعون الزكاة ([1]).

كما أن عددا من الصحابة كان يكتب أقوال النبي ﷺ وحديثه، فمنهم عبدالله بن عمرو بن العاص الذي استأذن النبي ﷺ في الكتابة عنه فأذن له وقال: (اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق) ([2])، يقول أبو هريرة رضي الله عنه: (ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبدالله ابن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب) ([3])، وكان عبدالله يُسمي صحيفته الذي جمع فيها الأحاديث بـ (الصادقة) ([4])، وكان يحدث الناس منها وبلغ من سمعوا عنه الأحاديث أكثر من مائة راو، وبقيت الصحيفة بعده عند أهل بيته حتى صارت عند حفيده عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو (ت١١٦هـ)، فكان يحدث الناس من هذه الصحيفة، كذلك أنس بن مالك رضي الله عنه كان له صحيفة يكتب فيها الحديث عن النبي ﷺ وكان يحدث الناس منها ([5])، واستمر بالكتابة في الصحيفة حتى بعد وفاة النبي ﷺ وكان يأمر أبناءه بكتابة الحديث في صحيفته، وثبت أنه قال بعد أن سمع حديثًا: (أعجبني هذا الحديث، فقلت لابني: اكتبه فكتبه) ([6])، كما كان لسعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنه (ت١٥هـ) صحيفة يكتب فيها الحديث وبقيت هذه الصحيفة عند أهل بيته وأحفاده يتوارثونها ويحدثون الناس منها ([7])، وكذلك سَمُرة بن جُندب رضي الله عنه كانت لديه صحيفة يكتب فيها الحديث، وقد كانت صحيفته مشهورة بالبصرة وبقيت عند أحفاده يروونها عنه حتى كانت عند مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة ([8])، وغيرهم الكثير.

---

[1] – انظر للاطلاع على هذه الكتب والوثائق، وغيرها: صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي باب (٦) حديث رقم (٧)، وكذلك كتاب الزكاة باب (٣٨) زكاة الغنم، حديث رقم (١٤٥٤) ص٣٠٧، وكذلك كتاب المغازي، باب (٨٢) كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، حديث رقم (٤٤٢٤) ص٩٢١ "مرجع سابق".

وانظر: صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب (٢٨) كتاب النبي ﷺ إلى هرقل، حديث رقم (١٧٧٣) ص٧٥٥، وكذلك باب (٢٩) كتب النبي إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل، حديث رقم (١٧٧٤) ورقم (١٧٧٥) ص ٧٥٦، وكذلك باب (٣٤) صلح الحديبية، حديث رقم (١٧٨٣)، ص٧٦١ "مرجع سابق".

وانظر: السيرة النبوية، لابن هشام، مراجعة محمد خليل هراس (٢١٤/٤، ٢٤٦، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٤٥) مكتبة الجمهورية بمصر، دون الإشارة لتاريخ نشر.

وانظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٦١/٤) مطبعة محمد علي صبيح بمصر، دون الإشارة لتاريخ نشر.

وانظر: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، جمعها محمد حميدالله، دار النفائس ببيروت ١٩٨٥م، الطبعة الخامسة، وقد ضمن كتابه صورا لنُسخ بعض هذه الوثائق.

وانظر: تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، د.حاكم عبيسان المطيري، ص٣٥، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ٢٠٠٢م.

[2] – رواه أبو داود، كتاب العلم، باب (٣) كتابة العلم، حديث رقم (٣٦٤٦)، ص٥٧٨، دار الكتب العلمية ببيروت ٢٠٠١م، الطبعة الأولى.

ورواه البغدادي في تقييد العلم، باب () ذكر الروايات عن عبدالله بن عمرو بن العاص، حديث رقم (١٤٢) ص٩٧، وقال محقق الكتاب سعد عبدالغفار علي: (إسناده صحيح) دار الاستقامة ٢٠٠٨م، الطبعة الأولى.

[3] – رواه البخاري، كتاب العلم، باب (٣٩) كتابة العلم، حديث رقم (١١٣)، ص٤٢، دار الأرقم ببيروت، دون الإشارة لتاريخ نشر.

[4] – انظر: تقييد العلم، الخطيب البغدادي، باب (٨) ذكر صحيفة عبدالله بن عمرو "الصادقة" ص١٠٣، "مرجع سابق".

[5] – المرجع نفسه، باب (٧) ذكر الرواية عن أنس بن مال، حديث رقم (١٨١) ص١٢٠ "مرجع سابق".

[6] – رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب (١٠) الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة، حديث رقم (٥٥)، ص٤٥، "مرجع سابق".

[7] – روى ذلك الترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب (١٣) ما جاء في اليمين مع الشاهد، حديث رقم (١٣٤٣) وقال: (حديث حسن غريب)، ص٣٨٧، دار إحياء التراث العربي ببيروت ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى.

[8] – انظر: طبقات ابن سعد (١١٥/٧) دار التحرير للطباعة والنشر بمصر ١٩٧٠م.

وفي عهد الخليفة الأموي مروان بن الحكم (ت٦٥هـ) ومن بعده ابنه عبدالعزيز بن مروان (ت٨٥هـ) وبناء على توجيهاتهما تم البدء في جمع ما في هذه الصحف التي كتبت على الرقاع والجلود بجهود من كبار علماء الصحابة والتابعين، مما عُرف تاريخيا بجمع السنة، أما التصنيف والتبويب على الأبواب الفقهية فقد كانت بدايته ظهوره في الفترة (١٢٠-١٥٠هـ) وهي مرحلة أخذت شكلا متطورا في التأليف وتمت الاستعانة فيها بالصحف السابقة وما جُمع سابقا من الأحاديث، وكان المقصد من الكتابة هو الحفظ والبقاء، إلا أن المُعوَّل عليه في التوثيق هو الإسناد والسماع، وقد ناقش عدد من الباحثين الخلط الذي وقع فيه بعض المستشرقين بين قضية بداية التصنيف وبداية التدوين والكتابة للحديث وفصلوا الرد في ذلك فأحيل إليه تجنبا للتكرار ([1]).

أما ما لم يُدون كتابةً من الحديث النبوي إلى زمن التصنيف فإنه منقول أيضا مسندا إلى النبي ﷺ، وقد وَضع علماء الحديث أدق الضوابط والقواعد لبيان درجة الحديث -وقد سبق الإشارة لهذه القواعد ([2])- كما أن النقل الشفهي والاعتماد على الذاكرة تلك الفترة التاريخية التي لم تنتشر فيها الكتابة وأدواتها على نطاق واسع لا يُقاس بحال الذاكرة البشرية بعد أن اعتمد الإنسان اعتمادا كليا على الكتابة فضعفت هذه الملكة الشفوية، يقول مؤرخ العلم جورج سارتون: (من الصعب علينا إلى حدٍ ما أن نفهم الرواية الشفوية تمام الفهم، لأنها مقدرة على استذكار قصائد طويلة، وهي ملكة كاد الإنسان يفقدها في العصر الحديث فقدانا تاما، غير أن هذه الملكة توافرت لبعض الأفراد في العصور القديمة إلى درجة لا تكاد تُصدق لو لم تكن لدينا أدلة كثيرة عليها)([3])، فإذا كان من الصعب في زمن سارتون (ت١٩٥٦م) تفهم قدرة الاستذكار للرواية لدى عصور قديمة فكيف يمكن تصور حقيقتها في عصر الثورة الرقمية اليوم.

فهذا موقف كثير من المستشرقين من إسناد روايات الحديث النبوي، في حين أن دراسات المستشرقين لشاعر من شعراء الجاهلية وما رُوي عنه من الشعر من روايات قد لا نعلم اتصالها من انقطاعها، أو أمانة ودقة نقلتها، تأتي دون أدنى قدر من التشكيك أو التعريض بالاختلاق، بل انبرم بعضهم للدفاع عن هذه الروايات دون معرفة برجالها،

---

[1] – انظر: تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، د.حاكم عبيسان المطيري، ص٤١، وقد قسم تاريخ التدوين إلى أربع مراحل وفصّل فيما حصل في كل مرحلة بالأمثلة والشواهد، فراجعه، "مرجع سابق".

وانظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د.مصطفى السباعي، ص٧٧، دار الوراق ببيروت ٢٠٠٢م، الطبعة الثالثة.

وانظر: أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت دراسة نقدية، أ.د.محمد مصطفى الأعظمي، ص٢٠٣، حيث تحدث عن الإسناد وشرعيته وصحته وناقش مختلف الشبه المتعلقة به، "مرجع سابق".

وانظر: مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين وعلماء الغرب، محمد البشير مغلي، ص٣٥٦، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية٢٠٠٢م، الطبعة الأولى.

وانظر: نبوة محمد في الفكر الاستشراقي المعاصر، د.لخضر شايب، ص٣٢١، مكتبة العبيكان ٢٠٠٢م، الطبعة الأولى.

[2] – انظر: المبحث الثاني: منهج إسناد الرواية عند المحدثين، ص٢٢.

[3] – تاريخ العلم، جورج سارتون (٢٩٠/١) دار المعارف بمصر ١٩٩١م.

ولينظر القارئ على سبيل المثال مقدمة المستشرق تشارلس ليال Charles Lyall لديوان عبيد بن الأبرص، فبعد أن يذكر العديد من الروايات عن عبيد وحياته وشعره، يقول: (أما صحة الأبيات فيَنظر إليها الأشخاص المختلفون من زوايا مختلفة بالطبع، ومن المؤكد أن قصائد البدو الوثنيين لم تنتقل إلينا مكتوبة، وإنما بالرواية..، وفي العصور التي لا تُستخدم فيها الكتابة إلا في المدن ولأغراض خاصة يُعتنى بالذاكرة عناية كبيرة، وتكون أقدر كثيرا منها في العصور الحديثة، وليس من المدهش أن تُتداول القصائد بهذه الطريقة قرنين أو ثلاثة من الزمان.

ومن الطبيعي أن يظن المرء أن هذه القصائد اعتراها بعض التغيير في أثناء هذا الانتقال.. ولكننا حين نختبر القصائد ذاتها نجد قدرا من الشخصية الذاتية يكفينا للقول بأنها في معظمها من عمل المؤلفين المنسوبة إليهم...

ومن إفراط الخيال أن نظن أن معظم القصائد المنسوبة لهم منحولة في عصر متأخر، ومن تأليف أدباء عاشوا تحت ظروف مغايرة تمام المغايرة..) ويسترسل بعدها بذكر الأسباب التي تؤكد صحة روايات الشعر عن عبيد بن الأبرص وأن الأشعار المنسوبة له صحيحة، ولولا خشية الإطالة لنقلت ما ذكره من أسباب ودلائل صحة هذه الروايات فأحيل القارئ لموضعها ([1]).

فهذه ازدواجية ظاهرة في التعامل المتباين بين قضايا الخبر والنقل التاريخي، وتطفيف في موازين الحكم، فضلا عن أن منهج المحدثين في رواية الخبر له من العناية بالدقة والأمانة والتأكد من سلامة الاتصال في النقل ما لا يمتلك أقله رواة الأشعار.

ولو قارنا بين المنهجية التي ينتقصها كوك بالانتقال الشفهي في ظل القواعد والضوابط التي تحكمها وتكشف درجة مروياتها وبين المنهج التاريخي الغربي وما يخوله للمؤرخ من استخدام تجاربه الذاتية في ملئ واستعادة تركيب النص لوجدنا البون الشاسع بين المنهجين، فبينما يحرص منهج الإسناد على نقل كل كلمة من الرواية كما سمعها ممن يروي عنه وإلا عُد كذابا، أو مدلسا، أو يُوصف بعدم الضبط وفق تفصيل منهج المحدثين نجد في المقابل أن المنهج التاريخي الغربي يُمكن المؤرخ من التصرف وفق خبرته وتجاربه الذاتية، يقول د.أكرم العمري: (وبناء على تركيز المنهج الأوروبي على الوثيقة المدونة فإنه قد يضطر إلى الفرض والتخمين لمعرفة أصولها ومصادرها القديمة، في حين أن ذكر الأسانيد في الرواية الإسلامية يَسَّر الكشف عن مصدر الخبر، مع تدقيق المنهج الإسلامي في التأكد من الاتصال بين الرواة الناقلين للخبر عبر

[1] – ديوان عبيد بن الأبرص، مقدمة المستشرق ليال للديوان، ص٢١، ترجمة د.حسين نصار محقق الديوان، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٧م، الطبعة الأولى.

العصور خوفا من وقوع الانقطاع الزمني مما يُولِّد الشك في صحة الرواية) ([1])، فوفق تأكيد منهج المحثين على شرط الاتصال في السند وعدم الانقطاع وسماح المنهج التاريخي الغربي للمؤرخ بالحشو والإكمال فإن أي مُنصف يُدرك أيًا من المنهجين يستطيع أن ينقل الخبر صحيحا عن مصدره.

٣-استخدم كوك في حديثه عن السيرة النبوية ومنهجيته المقترحة لها مصطلحات تهدف إلى الانتقاص من قيمة منهجية الإسناد في الرواية، وتصويرها بأنها مجرد أدب شعبي أو موروثات قصصية تصنف ضمن الفنون والحكايات، وليس لها علاقة بالعلم والمنهجية العلمية التي تُفضي إلى حقائق وأخبار موثقة.

فعندما يتحدث عن منهجية رواية السيرة النبوية مسندة في بدايات التدوين يتحدث عنها بمصطلحات لا تنطبق عليها أو على أقل تقدير لا تعكس قيمتها العلمية، يقول كوك: (إن الفرضية الأهم والتي يمكنها أن تُفسَّر على نحو قريب من الجودة هي إن كتاب القرن الثامن أخذوا كثيرا من موادهم من القصاصين الاختصاصيين الذين عرفتهم بدايات الإسلام، وهكذا يمكننا أن نفكر بمخزون عمومي من مواد كانت متداولة بين أولئك القصاصين، لا بحدود قوية وثابتة للنقل الشفوي، وإذا افترضنا أن هذا القص ظل مصدرا حيا لمؤلفي السير العلمية حتى زمن متأخر كأيام الواقدي، يمكننا أن نفسر بسرعة تلك المعرفة الفائقة التي كان يتمتع بها الواقدي على أنها انعكاس لتطور هذا التراث الشفوي.

القص فن، وليس علما، وإشارات إلى هذا الفن شائعة في سيرة محمد) ([2]).

وبالموقوف على المصطلحات التي اختارها كوك وانتقاها لتؤدي معانٍ مُنتقَصَة لا تعكس القيمة العلمية الحقيقية لما يتحدث عنه، نلحظ أنه يتحدث عن رواة السيرة بمصطلح (قصاصين) ويكرر ذلك أكثر من مرة، ثم يتحدث عن الإسناد والرواية المُسندة بمصطلح (النقل الشفوي) و(التراث الشفوي)، ولا يخفى -وفق معيار المنهج الذي يطالب به- أنه بهذه المصطلحات ينتقص الرواية المسندة بعدم التوثيق الكتابي الذي يستند عليه منهج البحث التاريخي، كذلك يجعل استمرار وبقاء الرواية المسندة إلى زمن الواقدي افتراضا، مما يجعل الأصل في تصور الذهن عدم البقاء، ويظهر ذلك جليا في قوله: (وإذا افترضنا أن هذا القص ظل مصدرا حيا لمؤلفي السِّيَر العلمية حتى زمن متأخر كأيام الواقدي)، فهذه المصطلحات لا تتناسب مع منهجية الإسناد في رواية السيرة

[1] -منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، د.أكرم ضياء العمري، ص٣٢دار إشبيليا١٩٩٧م، الطبعة الأولى.

[2] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٩٣ "مرجع سابق".

النبوية، ولا تُعبر عن قيمتها العلمية، كما أنها تسير في اتجاه الطعن والتجريح في منهجية الإسناد في الرواية، وإن كانت في قالب وصفي.

كذلك نجده بعد أن كرر وصف روايات السيرة النبوية بالقصص، يأتي بتوصيف غريب، فيقول: (القص فن، وليس علما)، وهنا يدرك المتأمل لماذا كرر كوك توصيف روايات السيرة بـ (القصص) فكأنه يقول: طالما أن روايات السيرة قصص فهي إذا (فن وليس علم) وهذه النتيجة فاسدة لفساد مقدمتها، والسيرة النبوية برواياتها التي تتحدث عن أحداثها ووقائعها التاريخية هي علم حتى عند مُنظِّري منهج النقد التاريخي، يقول لانجلوا وسينوبوس في كتابهما النقد التاريخي: (التاريخ علم ما في ذلك ريب، لأننا نستطيع أن نطلق كلمة "علم" على كل مجموعة من المعارف المحصَّلة عن طريق منهج وثيق للبحث في نوع واحد معين من الوقائع، فهو علم الوقائع التي تتصل بالأحياء من الناس في "مجتمع" خلال توالي الأزمنة في "الماضي" ويدخل في عداد العلوم "الوصفية") ([1]).

ووصف كوك لها بـ(القصص) بدلا عن (العلم) لا يعني إلا الوصف بالجهل، لأن انتفاء العلم هو وصف بالجهل، لكنه وجد في هذا المصطلح الأدبي مخرجا لتلطيف ما انتهى إليه، في حين أنه لم تُدون سيرة نبي من الأنبياء كما دُونت السيرة النبوية شاملة لجميع مراحل حياة النبي ﷺ منذ ولادته وحتى وفاته وفقا لمنهج الإسناد في الرواية في ضبطٍ وتمحيصٍ لا يدع مجالا للزيادة أو النقصان أو التزوير، وقد سبق الإشارة إلى ما تضمنه هذا المنهج من ضوابط وإجراءات تضمن سلامة النص، وحفظه من زيادات القصاص وتأويل المتأولين.

بل وجميع ما انبثق عن علم السيرة النبوية من العلوم المتفرعة كعلم المغازي، وعلم دلائل النبوة، وعلم الشمائل إنما قام على الروايات المسندة من مؤلفها إلى النبي ﷺ وهو ما لم يتحقق في سيرة أحد آخر من البشر.

٤-لجأ كوك في عرضه لمنهجية الإسناد التي يروم هدمها إلى أسلوب الاجتزاء والبتر في ذكر المصادر الروائية، فاقتصر على ذكر عدد محدود من المصنفات التي دُونت كمصادر للسيرة النبوية، دون مصادر السنة النبوية المروية الأخرى، فعند حديث كوك عن هذه المصادر تحت عنوان: (المصادر الروائية) يذكر من هذه المصادر الروائية سيرة ابن إسحاق والتي اعتمد عليها في غالب ما دونه في كتابه، مع إشارة موجزة لبعض المصنفات الأخرى، يقول كوك: (أما أنجح هذه المراجع في العالم الإسلامي، وأكثرها شهرة خارجه، فهو سيرة النبي التي ألفها شخص اسمه ابن

[1] - النقد التاريخي، لانجلوا وسينوبوس، ص (أ) "مرجع سابق".

إسحاق نحو منتصف القرن الثامن.. وكثير مما يرد في هذا الفصل مأخوذ عن هذا العمل) (١)، أما المصنفات الأخرى التي أشار إليها فهي تحديدا سيرة معمر بن راشد وكتاب الواقدي، يقول كوك: (رُغم أن سيرة حياة محمد التي قدمها لنا ابن إسحاق هي الأكثر نجاحاً في نهاية الأمر، فمن المستبعد أن تكون السيرة الوحيدة التي تمت كتابتها في أيامه، فعلى سبيل المثال لدينا سيرة أقصر، وأكثر بساطة، قدمها على الأرجح العالم مَعْمَر بن راشد (مات عام٧٧٠)، والتي نجدها وقد حُفظت بالنوعية ذاتها للطريقة التي حُفِظ لنا بها عمل ابن إسحاق.

أما السير التي جاءت بعدها فقد كُتِبت في النصف الثاني من القرن الثامن، ويمكن لنا أن نذكر هنا عمل الواقدي (مات عام٨٢٣) الذي ما يزال في متناول أيدينا جزء لا بأس به منه) (٢)، فهذه هي المصادر الوحيدة التي أشار إليها في كتابه، وبعد ذلك يصمت عن وجود أي مصدر آخر مسند إلى النبي ﷺ، متجاهلا كل الصحاح والسنن والمسانيد التي تضمنت سيرة النبي ﷺ بالرواية المسندة الموثقة لنص الحديث النبوي.

وتعد هذه المصادر الحديثية كصحيح البخاري وصحيح مسلم وغيرهما مصادر مُقدَّمة على المصادر التاريخية المسندة، يقول شبلي النعماني رحمه الله: (وليست هناك أي حاجة للرواية التاريخية أو لرواية السيرة في وجود الوقائع التي وردت في البخاري ومسلم وغيرهما، ولقد وقع أرباب السيرة في خطأٍ كبير، وهو أنهم يبحثون عن الوقائع والأحداث في تلك المواضع حيث يجب درجها من حيث العنوان والموضوع، وحين لا يجدون أي رواية في هذه المواضع يأخذون بالروايات الأقل درجة، ولكن في كتب الحديث ترد وقائع تفصيلية من كل نوع في مواضع ضمنية في الرواية، وعليه إذا تمت الاستفادة من الاستقراء العام والدقة والتمحيص لوُجِدَت روايات في الصحاح الستة عن الوقائع والأحداث المهمة) (٣)، ولولا حفظ السنة النبوية بتوثيق الإسناد لمروياتها في هذه المصادر الحديثية المُسندة لأصبح كثير من أحداث ووقائع السيرة النبوية في ذاكرة التاريخ.

٥-إن علماء منهج البحث التاريخي في اعتمادهم الكامل على الوثيقة سواء حجرية أو ورقية أو غير ذلك كمتطلب للمعرفة التاريخية ، إنما يهدفون إلى إبعاد التاريخ عن أي مؤثرات زمنية أو تفسيرات شخصية قد تغير في معنى النص، أو تحرفه عن

---

١ – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٢٥ "مرجع سابق".

٢ – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٨٩ "مرجع سابق".

٣ – في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، شبلي النعماني (٩٦/١) ترجمة د.يوسف عامر، وطبع على نفقة د.حسن عباس زكي، ٢٠٠٥م، دون الإشارة لبيانات نشر أخرى.

معناه بسبب اختلاف المفهوم الزمني لمحتوى النص، وهو أمر مهم ولا يختلف اثنان على أهميته في البحث التاريخي ، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على مسألة السيرة النبوية المسندة، إذ لا حاجة قائمة إلى حماية النص من عوامل التغير لأسباب اختلاف المفهوم عبر الزمن أو اختلاف الفهم الشخصي ونحو ذلك، لأن السيرة النبوية المنقولة عبر الرواية المسندة لم تنتقل فهما أو تفسيرا أو بأي شكل من أشكال التصرف من قبل الرواة كما تنتقل الروايات التاريخية الأخرى، وإنما انتقلت السيرة النبوية وفق منهج الرواية نصا ثابتا بعيدا عن تفسير أو مفهوم الرواة للنص، بل إن من يتتبع النصوص يجد حرصا ودقة لا مثيل لها في نقل الراوي للنص كما سمعه، فإذا ما شك الراوي في كلمة معينة من النص فإنه يُصرِّح بأنه غير متأكد من هذه الكلمة، كأن يقول: (قال كذا أو قال كذا) ولا يَبُتُّ في نسبة شيء إلى النبي ﷺ لم يتأكد من قوله له، فمن ذلك حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: (يا جابر تزوجت؟ قلت: نعم، قال: فبكر أم ثيب؟ قلت: بل ثيب يا رسول الله، قال: "فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك" أو قال: تضاحكها وتضاحكك)(١).

فلم يتردد الراوي في بيان شكه وعدم تأكده، مع أن معنى ما شك فيه متقارب ولا يحتمل تغير حكم أو تغير معنى واقعة حصلت، وهذه الدرجة العالية في أداء النص وفق منهج الإسناد في الرواية إضافة لما سبق الإشارة إليه عن دقة منهج الإسناد في الرواية سواء في ألفاظ الأداء، أو في معايير الجرح والتعديل للرواة، أو دقة درجات الحكم على الحديث، وغير ذلك، هي عمليا تؤدي ذات الهدف الذي يبحث عنه كوك في منهج البحث التاريخي من خلال الوثيقة الورقية أو الحجرية بل إن منهجية الإسناد توثيقيا هي أبلغ من الوثيقة التاريخية، وذلك أن الوثيقة التاريخية معرضة لعوامل التغيير الطبيعية، أو التزوير المقصود، بينما عدالة وضبط الرواة التي يُعَوَّل عليها في منهجية الإسناد كانت ضابط أمان حافظ على النص وثيقة سليمة بشهادة هؤلاء الرواة.

٦-أن المنهجية التي يرغب تطبيقها على السيرة النبوية واطمأن إلى صحة ودقة نتائجها سلَّمت بمضمون وثائق الحجر والورق، ولا تملك التأكد من صحة وسلامة مضمون هذه الوثائق -إن صح تاريخها ووجودها- إذ قد تكون في أصل كتابتها عندما كُتبت على خلاف الواقع من قِبَلِ مُغرضين، أو مُعادين، أو مُنافقين، يقول ابن الجوزي رحمه الله: (ليس في الأمم ممن يَنقل عن نبيه أقواله وأفعاله على وجه يحصل به الثقة إلا نحن، فإنه يَروي الحديث منا خالف عن سالف، وينظرون في ثقة الراوي إلى أن

---

١ - رواه مسلم، كتاب النكاح، باب(١٦) استحباب نكاح البكر، حديث رقم (٧١٥) ص٥٩٣، "مرجع سابق".

يصل الأمر إلى رسول الله ﷺ، وسائر الأمم يروون ما يذكرون عن صحيفة لا يُدرى من كتبها، ولا يُعرف من نقلها، وهذه المنحة العظيمة نفتقر إلى حفظها، وحفظها بدوام الدراسة) ([1])، وعلى ذلك فإن استبدال موثوقية الإسناد بموثوقية أقل درجة كموثوقية الصحيفة والحجر هو بمنزلة من يستبدل حرز ماله من قوة الأصفاد والحديد إلى حرز آخر أقل متانة وقوة.

٧-أن كوك في توجهه نحو منهجية البحث التاريخي كبديل لمنهجية إسناد الرواية التي يراها تقليدية ويطعن في موثوقيتها، صاحب خروجَه عن منهجية الإسناد خروجٌ آخر، وهو الخروج عن وثائق الدائرة الإسلامية فيما يُريد أن يُطبِّق عليه المنهج التاريخي، لذلك توجه إلى وثائق الطوائف غير الإسلامية كاليهودية والنصرانية، وما كُتب باليونانية والسريانية والعبرية دون الوثائق العربية الموجودة لدى المسلمين، لذلك سماها بمسمى يلطف هذا التوجه المتحيز بـ(الدليل الخارجي) (٢)، والتي تحدث عنها بقوله: (من الجانب غير الإسلامي، بين أيدينا مجموعة صغيرة من المواد باللغتين اليونانية والسريانية يعود تاريخها إلى زمن الغزوات، ومادة أخرى من زمن لاحق باللغة السريانية.. أما أقدم رواية وصفية لسيرة حياة محمد فهي تلك التي يقدمها لنا مؤرخ أرمني كَتب في ستينيات القرن السابع.. وبالعبرية لدينا أبو كاليبس ترجع إلى القرن الثامن) (٣).

ولو أراد حقيقة المدلول الخارجي لكان في مثل شهادة أهل مكة قبل الفتح على سبيل المثال أفضل ما يمثل الدليل الخارجي، بل والمعادي للسيرة النبوية قبل الفتح، فقد كانوا حريصين كل الحرص على وأد دعوة الإسلام في المدينة، وقتل النبي ﷺ، وقد لجأ هرقل عظيم الروم في زمن النبوة نفسه إلى مثل هذا النوع من الدليل الخارجي، وذلك عندما بعث في طلب أبي سفيان قبل أن يُسلم -كما في حديث البخاري الطويل- وكان مع مجموعة من كفار قريش في تجارة بالشام فلما أتوه بإيلياء، قال: (أيكم أقرب نسبا بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبو سفيان: فقلت أنا أقربهم نسبا، فقال: أدنوه مني، وقرِّبوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره، ثم قال لترجمانه: قل لهم إني سائل هذا عن الرجل، فإن كذبني فكذبوه، فوالله لولا الحياء من أن يأثروا عليَّ كذبا لكذبت عنه، ثم كان أول ما سألني أن قال: كيف نسبه فيكم؟ قلت [أي أبو سفيان] هو فينا ذو نسب..، قال: فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال، قلت: لا، قال: فهل يغدر؟ قلت: لا، ونحن

[1] – الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ، ابن الجوزي، ص١١، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٥م، الطبعة الأولى.

[2] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص١٠٢، "مرجع سابق".

[3] – المرجع نفسه ص١٠٢.

منه في مدة لا ندري ما هو فاعل بنا..، قال: ماذا يأمركم؟ قلت: يقول اعبدوا الله وحده، ولا تشركوا به شيئا، واتركوا ما يقول آباؤكم، ويأمرنا بالصلاة، والصدق، والعفاف، والصلة، فقال للترجمان قل له: سألتك عن نسبه، فذكرت أنه فيكم ذو نسب، فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها..، وسألتك: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال، فذكرت: أن لا، فقد أعرف أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس، ويكذب على الله..، [إلى أن قال:] فإن كان ما تقول حقا فسيملك موضع قدمي هاتين، وقد كنت أعلم أنه خارج، لم أكن أظن أنه منكم، فلو أني أعلم أني أخلص إليه لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت عن قدمه)([1]).

فلم يطلب هرقل وثيقة أو شاهدا ملموسا وإنما اكتفى بما رواه وذكره له أبو سفيان وصدَّقه على ذلك قومه من خلفه، فاستوثق بمنهجية رتبها ونسقها اعتماداً على ما يرويه بشر روايةً خارجية، ولم يطلب أثرا مكتوبًا على ورق، أو نقشًا على حجر، ونحوه.

وهنا يتحتم طرح تساؤل بدهي، وهو إذا كان لكوك أو غيره من المستشرقين وجاهة في طلب تغيير منهج معرفة السيرة النبوية لأي سبب حتى ولو لم يكن السبب مقبولا، فما هي وجاهة التحيز والتفضيل بالاقتصار على وثائق غير المسلمين أو غير العرب؟ وهل تُقِرُّ أي منهجية علمية تلك الازدواجية العنصرية؟

٨-أن منهجية الإسناد التي نقلت السيرة النبوية بكامل أحداثها ومجرياتها لم تسلك مسلك التلميع والتزيين أو سعت لكتمان بعض وقائع السيرة حتى يجهد كوك نفسه كل هذا الجهد لتتبع ما سماه بـ(الدليل الخارجي) ليضمن المصداقية، فقد نَقَلت روايات السيرة النبوية أصعب المواقف وأشد الأحداث التي تعرض لها النبي ﷺ وصحابته وأهل بيته، نرى ذلك جلياً فيما نقلته الروايات الصحيحة عن تعرض النبي ﷺ للأذى في مكة عند بدء جهره بالدعوة للإسلام، وفي شِعب أبي طالب تحديدا، ثم في الطائف عندما رحل إليها، وكذلك بعد هجرته للمدينة وما لقيه من الشدائد يوم أحد ويوم الخندق، وأذى بني قريظة وبني قينقاع له ولأصحابه، وحادثة الإفك، فضلا عن أيام شدة العيش وقلة ذات اليد وأنه كان ﷺ يمكث الشهرين وما أُوقد في بيته نار ([2])، كل

[1] – رواه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب (٦) بدون عنوان، حديث رقم (٧)، ص١٣، "مرجع سابق".
ورواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب (٢٨) كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، حديث رقم (١٧٧٣)، ص٧٥٥، "مرجع سابق".

[2] – الحديث في البخاري، كتاب الهبة، باب (١) الهبة وفضلها، حديث رقم (٢٥٦٧)، ص٥٣٣، "مرجع سابق".

ذلك وغيره الكثير مما يؤكد أن السيرة النبوية نقلت بكامل أحداثها ووقائعها دون تزويق أو حذف أو إضافة ([1]).

وقد شهدت مصنفات مرويات أحاديث النبي ﷺ الكثير من الأحاديث الموضوعة والمختلقة، واستطاع علماء الحديث تحديدها ومعرفتها بدقة بالغة وفق منهج أصول الرواية والدراية (منهج المحدثين)، ولو افترضنا أن النقل بالرواية والسماع قد عُدم منذ زمن النبوة وبعده، وأن نقل الحديث تم في صحائف ووثائق دون إسناد وقد تضمن هذا النقل الكتابي بطبيعة الحال تلك الأحاديث الموضوعة دون إسناد فكيف سيتمكن كوك أو غيره وفق المنهج التاريخي من كشفها طالما أن تاريخ كتابتها صحيح ومنسوبة نسبة صحيحة لمن كتبها! فهنا ندرك قيمة التعويل على عدالة وضبط الرواة عند المحدثين والتي ساندها توثيق كتابي من قبل كثير من الرواة كما سبق الإشارة لذلك.

فالوثيقة أو الصحيفة إنما هي توصيف مقروء، بينما الرواية توصيف مسموع، وبعيدا عن قضية المصداقية والصحة فإنه لا فارق بينهما إلا اختلاف الحاسَّةِ المُدْرِكةِ لكلٍ منهما، ولبالغ أهمية صحة ومصداقية مرويات الحديث النبوي لكونها تتعلق بالعقيدة والتشريع والسيرة النبوية فإن المحدثين استطاعوا وضع منهجية توثق الرواية المسموعة، والتي يتطلب الاستمرار في نقلها لفترة تاريخية طويلة أن تنتقل من مُبلغ لآخر، بينما المنهج التاريخي اكتفى بالإحالة على وثيقة تحقق من نسبتها لكاتبها والفترة التاريخية التي كُتبت فيها.

فضلا عن عدم توافر الوثائق التاريخية من منحوتات وحجريات وورق لكل ما جَرى من أحداث السيرة النبوية، لأن المسلمين منذ زمن النبوة اعتمدوا على الإسناد في الرواية عن النبي ﷺ امتثالا لأمره، إذ يقول: (نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها) ([2])، وتطبيق ذلك نجده في حرص الرواة على تبليغ الحديث، كما يقول ابن دقيق العيد: (ولا خفاء بما في تبليغ العلم من الأجور، لاسيما وبرواية الحديث يدخل الراوي في دعوة النبي ﷺ حيث قال: "نضر الله امرءا..") ([3])، وحتى يتجنبوا الوعيد الشديد الوارد في قوله ﷺ: (من كذب علي فليتبوأ مقعده من

---

[1] – انظر في مختلف ما وقع في السيرة النبوية من أحداث: السيرة النبوية، لابن هشام "مرجع سابق".
والبداية والنهاية، لابن كثير، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٩٤م، الطبعة الأولى.

[2] – رواه الترمذي، كتاب العلم باب (٧) ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث رقم (٢٦٥٨) كما رواه بلفظ: (نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغ كما سمع)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، ص٧١٧، "مرجع سابق".
ورواه أبو داود، كتاب العلم، باب (١٠) في فضل نشر العلم، حديث رقم (٣٦٦٠) ص٥٨٠، "مرجع سابق".
ورواه ابن ماجة في المقدمة باب (٢١) من بلغ علما، حديث رقم (٢٤٦)، (٤٩/١) شركة الطباعة العربية السعودية ١٩٨٤م، الطبعة الثانية.

[3] – الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، ص٣٤، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٦م.

النار) ([1])، وقوله: (من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين) ([2])، فإنهم التزموا تحري النقل عن الصادقين وأسسوا في ذلك منهجًا وعلمًا لم يتركوا فيه موضعا لزيادة توثيق.

يقول الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه: (واعلم وفقك الله أن الواجب على كل أحد عَرَف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والسِّتارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التُّهم والمعاندين من أهل البدع، والدليل.. قول الله جل ذكره: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾ [الحجرات الآية٦]، وقال جل ثناؤه: ﴿ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة من الآية٢٨٢]، وقال عز وجل: ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [الطلاق من الآية٢] فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: "من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين") ([3])، فدل بذلك الإمام مسلم أن المحدثين لم يختاروا المنهج انتقاء، وإنما كان اتباعا لما أَصَّل له بأدلة الكتاب والسنة.

٩-أن كوك لم يُراع قضية التناسب بين المنهج والعلم الذي يَبحث فيه، فالسيرة النبوية ليست مجرد تعبير عن فترة تاريخية صِرفة، وليس الهدف من التعرف على السيرة هو مجرد معرفة حقبة تاريخية من الزمن، وأحداث السيرة ليست مجرد أحداث تاريخية، فغزوة الخندق على سبيل المثال بما صاحبها من أسباب نصر الله للمؤمنين لا تُطرق في السيرة النبوية كما تطرق حروب نابليون في أوروبا أو أحداث الثورة الفرنسية ونحوها مما يُعتمد فيه على الجانب المادي الحسي.

فكل علم يتطلب ما يناسبه من المناهج، وهذه المنهجية التي يرى كوك تناسبها ومواءمتها لدراسة السيرة النبوية هي منهجية مادية قائمة على وثيقة مادية بحتة، لا نعلم

---

[1] – رواه الترمذي، كتاب العلم، باب (٨) ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم (٢٦٥٩) كما رواه بلفظ (فليتبوأ بيته من النار) وقال: هذا حديث حسن صحيح، ص٧١٧ "مرجع سابق".
ورواه أبو داود، كتاب العلم، باب (٤) في التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم (٣٦٥١)، ص٥٧٩ "مرجع سابق".
ورواه ابن ماجة في المقدمة باب (٤) التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم (٢٨)، (٩/١) "مرجع سابق".

[2] – رواه مسلم، في المقدمة باب(وجوب الرواية عن الثقات، حديث رقم(١)، ص١٦ "مرجع سابق".
ورواه الترمذي، كتاب العلم، باب(٩) ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب، حديث رقم (٢٦٦٢)، ص٧١٧، وقال: هذا حديث حسن صحيح "مرجع سابق".
ورواه ابن ماجة في المقدمة باب (٥) من حدث عن رسول الله ﷺ حديثا وهو يرى أنه كذب، حديث رقم (٣١)، (١٠/١) "مرجع سابق".

[3] – صحيح مسلم ص١٥ "مرجع سابق".

عدالة وضبط من كتبها، فهي وإن صحت تاريخيا لكنها قد لا تكون صحيحة معرفيا فيما تحتويه، فالاقتصار على هذه المنهجية مخالفة لأصول وضوابط المنهجية العلمية التي تتطلب أن يُبحث كل علم بما يناسبه من المناهج البحثية ويتفق معه، وهذه المناهج إن لم تكن مناسبة للعلم الذي يُبحث فيه أدى ذلك إلى نتائج لا صلة لها بالحقيقة والعلم، يقول أ.د.حلمي صابر: (لكل نوع من المعرفة منهج يلائمه، بحيث تتولد المعرفة الصحيحة من تطبيق المنهج المناسب لكل مجال من مجالات المعرفة، وعدم التناسب بين المنهج والموضوع يؤدي إلى فساد كبير في مجال العلم، وهذا ما وقع فيه الفكر الغربي الحديث، حيث حَكَّم العلماء هناك مناهج في مجالات لا تناسبها، مثلما حكم أصحاب الاتجاه المادي المنهج التجريبي المادي –والذي مجاله علوم الطبيعة والمحسوسات– في قضايا ما وراء المادة، ورأينا أصحاب هذا الاتجاه ينكرون الغيبيات ويحصرون العلم فيما يخضع للحس والتجربة، وما لا يخضع للتجربة فليس بعلم..

ومثلما حكم الماركسيون العامل الاقتصادي في حركة التاريخ الإنساني وأرجعوا مسيرة الجنس البشري وتطوراته إلى التغيرات الاقتصادية وحدها، فجعلوا كل تطور في حياة البشر مرده إلى العامل الاقتصادي.

ومثلما حكم الفرويديون العامل الجنسي في العلاقات الإنسانية، وجعلوا العلاقة بين البشر تقوم على الرباط الجنسي دون سواه.. [إلى أن يقول] رأينا كيف أن الاشراقيين حكموا منهجهم الروحي في عالم المادة فأنتج ذلك شططا عن الإسلام مثلما فعل أصحاب مذهب الاتحاد والحلول ووحدة الوجود) ([1]).

وإن التمسك بمنهجية إسناد الرواية وفق منهج المحدثين المتضمن سبر الروايات سندا ومتنا لمعرفة السيرة النبوية لا يعني الانتقاص أو التقليل من شأن منهج البحث التاريخي الغربي (منهج النقد التاريخي) أو أننا نشكك في قيمته العلمية أو قيمة النتائج العلمية التي تحققت إثر تطبيقه في حقل الدراسات التاريخية البحتة، بعد أن تطور هذا العلم على أيدي كبار العلماء في الغرب من خلال التجارب والاستقراء، وأضاف اللاحق منهم على من سبقه حتى تكاملت الصورة وتعمقت التجربة، وقد رجعوا في كثير من أسس وفروع هذا المنهج إلى ما أسس له العلماء المسلمون الذين سبقوا في التقعيد للمناهج سواء في منهج المحدثين أو في منهج علماء أصول الفقه، أو المنهج التجريبي الذي طبقه المسلمون على العلوم التطبيقية كالطب والفلك والهندسة والحساب وغيرها.

[1] – مناهج البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، أ.د.حلمي عبدالمنعم صابر، ص١٦، طبعة إيجيبت ستار بالقاهرة عام ٢٠٠٠م، الطبعة الثانية.

بل إن علماء المسلمين هم أول من عرف أسس منهج البحث التاريخي وفحص الوثائق وطرق التحليل التاريخي، لكنهم صاغوا هذه الأسس في التعامل مع الرواية المتعلقة بالحديث النبوي بما يتوافق ويتناسب مع فحص روايات الحديث النبوي، وطبقوا في ذلك معايير التصور الإسلامي ([1])، يقول د.علي النشار: (إذا انتقلنا إلى المنهج الثالث وهو الاسترادادي [أي منهج البحث التاريخي]، فإننا نرى المسلمين أقاموه على أسس دقيقة، فيما يعرف بعلم مصطلح الحديث، وطرق تحقيق الحديث رواية ودراية هي منهج البحث التاريخي الحديث كما عرفه فلنج وسينيوبوس ولانجلو، وقد توصل المسلمون إلى كل ما توصل إليه علماء البحث التاريخي من نقد النصوص الداخلي والخارجي، كما عرفوا طرق التحليل والتركيب التاريخية وفحص الوثائق، ومنهج المقارنة والتقسيم والتصنيف) ([2]).

فالمسلمون طبقوا أسس ومبادئ منهج البحث التاريخي على الرواية المسندة ذاتها بل هم من أوائل من وضع قواعد البحث التاريخي وفقا لما يتناسب مع الرواية المسندة، أما الخبر غير المسند فلم يقيموا له وزنا، وقد أكد ذلك ابن خلدون رحمه الله – وهو من رواد من أسس لعلم البحث التاريخي وكان له الدور البارز في نشأة منهج البحث التاريخي لدى الغرب بعد أن ترجمت أعماله– يقول موضحا المنهج في فحص الخبر المسند: (وتمحيصه إنما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة، ولا يُرجع إلى تعديل الرواة حتى يُعلم أن ذلك الخبر في نفسه مُمْكِنٌ أو مُمتنع، وأما إذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح، ولقد عد أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبل العقل) ([3]).

وهذا التمحيص بمعرفة طبائع العمران هو ذات عمل المنهج التاريخي الغربي، إلا أن طبيعة مرويات الحديث النبوي تطلبت عناية أخص وتمحيصا شاملا للسند والمتن وفق معايير التصور الإسلامي، يقول الدكتور أكرم العمري: (وأما النقد الداخلي الإيجابي المتعلق بتفسير النص فقد وضع المسلمون له منهجا أسموه بـ"أصول الفقه"، وأسهم المحدثون إسهاما مناسبًا في تفسير المتن وتحديد معناه الإجمالي في كتب غريب الحديث، ومعناه العام وما يستنبط به من أحكام وقيم وأفكار مما تحفل به كتب شروح الحديث، ولكن الفقهاء والأصوليين هم الذين وضعوا المنظومة العقلية الكاملة للتعامل مع

[1] – انظر: السيرة النبوية الصحيحة، د.أكرم ضياء العمري، (١٣/١) مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٩٩٤م، الطبعة السادسة.

[2] – مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د.علي سامي النشار، ص٢٧٠، دار المعارف بمصر ١٩٧٨م، الطبعة الرابعة.

[3] – مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون، تحقيق د.علي عبدالواحد وافي (٣٣٠/١) دار نهضة مصر، الطبعة الثالثة.

النص من حيث التفسير، فظهرت علوم المجمل والمفصل والعام والخاص والناسخ والمنسوخ ومختلف الحديث، وما قاموا به من تصحيح المتن وتفسيره إجمالا وتفصيلا..، وهو ما يعرف في المنهج الغربي بـ"تفسير النص".

ولا شك أن الشرح اللغوي والحرفي يسبق الفهم العام للنص عند المحدثين والنقاد الغربيين معا، ويتفقان أيضا في الانتقال بعد ذلك إلى معرفة الصحيح من الزائف في المتن للتأكد من صحة نسبته للرواة بتمامه عند المسلمين أو من صحة نسبته للمؤلف عند الغربيين) ([1])، فعلماء السنة النبوية في تطبيقهم لمنهج إسناد الرواية وما يتضمنه المنهج من علوم الرواية والدراية قد طبقوا العديد من أسس ومتطلبات المنهج التاريخي لكن بما يتناسب مع الحديث النبوي، فالقضية ليست قضية انتقاص وإنما هي قضية مراعاة المناسب في الاختصاص.

١٠-إن تسويغ تغيير منهج معرفة السيرة النبوية مبني على أساس النظرة الأحادية التي تدرس السيرة النبوية معزولة عن العقيدة الإسلامية والإيمان بالله عز وجل، حيث أن منهجية البحث التاريخي تقتضي دراسة السيرة في معزل عما يرتبط بها من العقيدة وقضايا الإيمان والغيبيات، فهي تقرأ النص والوثيقة التاريخية بمعزل عن كل ذلك، وتفسر الوقائع تفسيرا ماديا بحتا.

لذلك نجد كوك وغيره من المستشرقين الذين تمسكوا بالمناهج المادية يفسرون مسألة النبوة ووظيفتها في تبليغ الرسالة السماوية تفسيرا ماديا لا ينفك عن خلفيتهم الفكرية المادية التي تفسر أحداث السيرة النبوية، وليس له أدنى صلة بواقع وحقيقة حقيقة النبوة ومهمتها في تبليغ دين الله والدعوة إليه، يقول كوك عن النبي ﷺ ودعوته: (وكما رأينا فقد قام بخطوات صغيرة إلى الأمام كنبي حتى أضحى سياسيا ناجحا، لكن في الوقت ذاته فإن نجاحه السياسي كان يعتمد على أوراق اعتماده كنبي، فديانته وسياسته لم تكونا بالفعاليتين السياسيتين المنفصلتين اللتين دخلتا في طور اشتباك، بل كانتا منصهرتين مع بعضهما بالكامل) ([2]).

فقد فسر الدعوة لدين الله بالعمل السياسي الناجح، وكأن هذا النبي المكلف بأداء الرسالة السماوية والدعوة إليها سعى إلى مُلك وزعامة مستغلا أوراق اعتماده كنبي عند قومه على حد تعبيره، ولو كان المُلك مطلبه لما خاطر بحياته وعَرَّض نفسه لمحاولات القتل عندما دعا قريشا إلى ترك عبادة الأصنام التي ألفوها، وكانت تشكل لهم قداسة يذودون عنها بأرواحهم، فلا يُمكن أن يكون هذا المسلك الخَطِر والشاق هو اختيار من

[1] – منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، د.أكرم ضياء العمري، ص٥٣،"مرجع سابق".

[2] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٧٥ "مرجع سابق".

يبحث عن ملذات أو منافع دنيوية، وقد بيَّن الله عز وجل مهمته وعمله المطلوب منه في أداء ما كَلَّفه به، فقال سبحانه: ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [سورة فاطر الآية ٢٣] وقال جل شأنه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴿٤٦﴾ ﴾ [سورة الأحزاب الآيتين٤٥-٤٦]، فهذه هي المهمة التي كلفه الله بأدائها، وأخذ ﷺ يدعو بها طوال حياته وخاطب لأجلها الملوك وتحمل في سبيلها الشدائد والمحن.

وعندما تحققت دعوته وانتشرت لم يعش كما هو حال الملوك والأمراء، وإنما كان يمكث الشهرين وما أُوقد في بيته نار ([1])، ويَعقِد على بطنه عُصابة من شدة الجوع([2])، ومات ودرعه مرهونة عند يهودي بعشرين صاعا من طعام أخذه لأهله ([3])، ولم يُخلِّف مالا أو ضِياعا كما هو شأن أصحاب النفوذ والملك.

إن المنهج التاريخي الذي سعى كوك لتطبيقه من خلال وثائق المنحوتات والورق لم يعزل كوك عن المادية الذهنية التي شكلت مخيلته، وذهب يفسر من خلالها معاني النبوة لعدم وجود مفهوم اعتقادي فعلي لها في معجمه الذهني، فقام بإسقاط تجارب تاريخية لنماذج بشرية أخرى قديمة أو حديثة وما حصل عليها من مؤثرات مادية واجتماعية مع ما لديها من تطلعات ورغبات ذاتية على سيرة نبي من الأنبياء اصطفاه الله لتبليغ رسالته وعصمه من المؤثرات الخارجية، وزكاه أفضل تزكية حتى يكون قدوة ونموذجا يُقتدى به.

وهذا ما ينطبق على سائر المسائل الاعتقادية المرتبطة بالسيرة النبوية وأحداثها، كقضية الإيمان بصدق المعجزات التاريخية التي حصلت للنبي ﷺ كما حصلت للأنبياء قبله، وهي كثيرة جدا ومن أهمها حادثة الإسراء والمعراج، وحادثة انشقاق القمر([4])، ونبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ يوم الحديبية ([5])، وصوت أنين الجذع حنينا إليه ([6])، وغيرها الكثير مما يقع خارج إطار أدوات المنهج النقدي التاريخي، لكنه يُشكِّل عقيدة راسخة في قلب المؤمن، لثبوتها في النقل الصحيح وفق منهج المحدثين، بينما يقول كوك عن حادثة الإسراء والمعراج: (قام محمد برحلته ما فوق الطبيعة الشهيرة، ففي إحدى

---

[1] – تقدم تخريج الحديث في هذا المبحث ص ٤٨.

[2] – رواه مسلم، كتاب الأشربة، باب (٣) جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، حديث رقم٢٠٤٠)، ص٨٦٩ "مرجع سابق".

[3] – رواه الترمذي، كتاب البيوع باب (٧) ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل، حديث رقم (١٢١٥)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، ص ٣٥٤، "مرجع سابق".
وراه النسائي، كتاب البيوع، باب (٨٣) مبايعة أهل الكتاب، حديث رقم (٤٦٥١)، (٣٠٣/٧) دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٩٨٨م، الطبعة الثالثة.

[4] – رواه البخاري، كتاب المناقب، باب (٢٧) سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، حديث رقم (٣٦٣٧)، ص٧٦٥ "مرجع سابق".
وراه مسلم، كتاب صفات المنافقين، باب (٢٢) انشقاق القمر، حديث رقم (٢٨٠٢)، ص١١٥٤، "مرجع سابق".

[5] – رواه البخاري، كتاب المناقب، باب (٢٥) علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٥٧٦)، ص٧٥٣ "مرجع سابق".

[6] – رواه البخاري، كتاب المناقب، باب (٢٥) علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٥٨٤)، ص٧٥٥ "مرجع سابق".

الليالي حين كان نائما في الحرم في مكة، أخذه جبريل إلى القدس، وهناك التقى بإبراهيم، وموسى، ويسوع، وأمَّهم في الصلاة، وبعد ذلك أُخذ في زيارة إلى السماء.

أما وصفه التالي لرحاب القدس فقد تم تأكيده ربما عبر تجربة شخصية من قِبَل أحد أتباعه) ([1]).

فهكذا عندما تعجز المناهج المادية لتفسير أمر من الأمور الاعتقادية فإنها تختلق أي تبرير مادي ليكون تفسيرا للواقعة، ولو كان تبرير الاستفادة من تجربة أحد أتباعه محتملا أو ممكنا بحيث أن أحد أتباعه سبق له فعلا زيارة القدس وبالتالي يكون النبي ﷺ استفاد تلك المعرفة من خلاله، لقال بذلك معارضوه حينها وقد كانوا في حرص شديد لإثبات عدم صدقه، لكن في ظل منهج مادي لا يملك تفسيرا للمسائل الاعتقادية، أو على الأقل تحييدها خارج إطار قدراته، فإن مثل هذا التفسير يظل المخرج الوحيد لأزمة تفسير المعتقدات.

إن العقيدة والإيمان لا تنفك عن السيرة النبوية وأحاديث النبي ﷺ، فهي وثيقة الصلة بها، إذ تصديق النبي ﷺ في كل ما أخبر به هو عقيدة يتمسك بها جميع من اتبعه، بينما المناهج المادية لها طُرُقها التي تَفرِض على من سلكها التسليم بنتائجها ورفض ما ترفضه هذه المناهج، وقد ثبتت أخبار عن النبي ﷺ يتحتم على من آمن بصدقه ونبوته أن يؤمن بها، إلا أن المنهج التاريخي وغيره من المناهج المادية لا تُسلم بها لكونها لم تَثبت من خلال أدواتها، فعلى سبيل المثال يؤمن المؤمنون بقول النبي ﷺ: (خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم..) ([2]).

فهذا الحديث يَحكم نظرةَ جميع المؤمنين للتاريخ بأن أصحاب القرون المفضلة لهم خيرية عامة من منطلق نص الحديث النبوي، وهذه الخيرية لا يتأتى لمنهج النقد التاريخي الغربي إثباتها لأنها خارج إطار عمل أدواته المنهجية، لذلك تنعدم هذه الخيرية في دراسات هذا المنهج مع خير القرون، والذين يرى فيهم المسلمون القدوة والصلاح كمجموع أمة يعج بالصالحين وأهل الفضل لا على مستوى فردي إذ يوجد من بينهم من هم على غير ذلك كما هي طبيعة أي مجتمع، إلا أنه وِفق هذا المنهج لا يتأتى إثبات وجود خيرية زمن سيرة خير البشر ﷺ وزمن صحابته، بل تُفسر سيرته وأعماله الإصلاحية للأمة على أنها إصلاح سياسي ومحاولة لتوطيد أركان الدولة وتحقيق الزعامة السياسية ونحو ذلك.

---

[1] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٢٩ "مرجع سابق".

[2] – رواه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب (٢٧) إثم من لا يفي بالنذر، حديث رقم (٦٦٩٥) ص١٤١٦، "مرجع سابق".
ورواه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب (٩٨) فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، حديث رقم (٢٥٣٣)، ص١٠٥٢، "مرجع سابق".

وكما لا تنطبق الخيرية مع نتائج هذا المنهج في حال أوائل القرون، فإنها أيضا لا تنطبق مع حال آخر القرون، والذين ورد فيهم قول النبيﷺ كما في حديث أنس رضي الله عنه: (لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم) ([1])، وكذلك حديث: (لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس) ([2])، فإن ذلك أيضا يقع خارج إطار أدوات المنهج النقدي الغربي وهو في ذات الوقت يُشكل عقيدة راسخة في الذهنية المسلمة بانتشار الفساد في آخر القرون وقبيل قيام الساعة، وتحكم نظرتها للتاريخ من منطلق عقيدة وإيمان لا يتطرق إليه شك.

فالسيرة النبوية منذ بداية نشأتها عندما دُونت لم تدون وفق المنهج التاريخي، وإنما دُونت مع كامل ارتباطها المعرفي والعقائدي وفق منهج الإسناد في الرواية، لذلك فالسبيل إلى سبرها وقراءتها وتفسيرها هو المنهج الذي خرجت السيرة النبوية من رحمه موثقة غير مبتورة عن المنظومة العقدية والمعرفية ([3]).

يقول د.عماد الدين خليل: (الموقف المتوحد من السيرة، الذي تتغلغل في نسيجه مشاعر الاحترام والتقدير والمحبة واليقين، والذي يجد في السيرة تعبيرا متكاملا عن العقيدة التي ينتمي إليها يجد في الدراسات الاستشراقية –الخارجية– عن السيرة تغربا عن مسلماته، وما يمكن اعتباره محاولات متعمدة لإصابة هذه المسلمات بالجروح والكسور..

إن معالجة واقعة تمتد جذورها إلى عالم الغيب، وترتبط أسبابها بالسماء، ويكون فيها الوحي همزة وصل مباشرة بين الله سبحانه ورسوله الكريم .. واقعة كهذه لا يمكن بحال أن تُعامل كما تُعامل الجُزئيات والذرات والعناصر في مختبر الكيمياء، أو كما تعامل الخطوط والزوايا والمساحات على تصاميم المهندسين، بل ولا كما تعامل الوقائع التاريخية التي لا ترتبط بأي بعد ديني أصيل...

إن الدين، والغيب، والروح، لهي عصب السيرة وسُداها ولُحمتها، وليس بمقدور الحس أو العقل أن يدلي بكلمته إلا بمقدار، وتبقى المساحات الأكثر عمقا وامتدادا بعيدة عن حدود عمل الحواس وتحليلات العقل والمنطق) ([4]).

وهذا ما يسوقنا إلى مسألة في غاية الأهمية ولارتباطها بمسألة العقيدة ألحقتها بهذه الفقرة مع أنها في ذاتها دليل مستقل على عجز التطبيق الغربي تحديدا لمنهج البحث

---

[1] – رواه البخاري، كتاب الفتن، باب (٦) لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، حديث رقم (٧٠٦٨)، ص١٤٩٢، "مرجع سابق".
ورواه الترمذي، كتاب الفتن، باب (٣٥) حديث رقم (٢٢٠٧)، ص٦٠٥ "مرجع سابق".

[2] – رواه مسلم، كتاب الفتن، باب (٢٦) قرب الساعة، حديث رقم ٢٩٤٩)، ص١٢٠٨، "مرجع سابق".

[3] – للمزيد حول هذا الموضوع انظر: علم التاريخ عند المسلمين، د.أحمد خليل الشال، ص٣٠٠، دار السقيفة بمصر ٢٠١٢م، الطبعة الأولى.

[4] – المستشرقون والسيرة النبوية بحث مقارن في منهج المستشرق البريطاني المعاصر مونتغومري وات، د.عماد الدين خليل (١١٦/١) ضمن مجموعة أبحاث بعنوان: (مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية) نشره مكتب التربية لدول الخليج عام ١٩٨٥م.

التاريخي، وذلك أن منهج البحث التاريخي عند تطبيقه من قِبَل الغرب على السيرة النبوية فإنه يحمل مفاهيم خارجية مغايرة لأهم المعاني والحقائق في الإسلام، فالإله في الغرب كما صوره الإنجيل والكنيسة عبارة عن (محبة) بينما هو في القرآن وفي السيرة النبوية (جلال يستحق الحمد والثناء ويستوجب الطاعة)، كذلك فإن مصطلح (نبي) في الذهنية الغربية التي تستخدم المنهج التاريخي يأخذ معنىً ملائكيًا انطلاقًا من تصوره لـ (عيسى) عليه السلام في الإنجيل، بينما (محمد) ﷺ مثلٌ أعلى للإنسان والمعلم والتاجر والجندي، فإذا كانت أهم المعاني المرتبطة بالسيرة سَتُفهم من خلال منهج البحث التاريخي في الغرب على غير معناها الحقيقي فإلى أي وادٍ سيأخذ هذا المنهج بالسيرة النبوية!! فضلا عن العديد من المعاني المتغايرة الأخرى بين الشرق والغرب فما يرد في السيرة النبوية من مصطلحات مثل مبارك، مقدس، خطيئة، عفو، تطهر، عقاب، وغيرها لا تحمل نفس المعاني في الذهنية الغربية لها ([1])، وهذا ما جعل فهم مسألة تعدد زوجات النبي ﷺ معقدا بالنسبة للغربي الذي يرى في تعاليم الكنيسة أن الزواج أمرٌ لا ينبغي لرجالات الكنيسة الذين يجدر بهم الرهبنة والبتولية والبعد عن الزواج ([2])، وإن حصل فإنه يكون محدودا بواحدة بينما هو في الإسلام سنة مؤكدة يحصل بها التحصين وزيادة الأواصر الاجتماعية فهو ممارسة لمطلب ديني غير حاضر في الذهنية الغربية.

١١-كما أن تسويغ تغيير منهج معرفة السيرة النبوية بتطبيق منهج البحث التاريخي يتطلب عزل السيرة النبوية عن العقيدة فهو أيضا يتطلب دراسة السيرة النبوية في معزل عن العلوم الإسلامية الأخرى، والسيرة النبوية كما ترتبط بالعقيدة كذلك ترتبط بالعلوم الإسلامية الأخرى فبدونها لا نستطيع إدراك معاني القرآن الكريم وتفسير آياته، بل إن أسباب نزول القرآن الكريم ذلك العلم الذي يشكل عماد تفسير القرآن الكريم ما هو إلا أحداث السيرة النبوية ووقائعها الثابتة.

وكما ترتبط السيرة بالقرآن الكريم فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسنة النبوية، بل إن وقائع السيرة النبوية في مجموعها هي مادة من مواد السنة النبوية، كما أنه بدون فهم وقائع السيرة النبوية وتسلسل أحداثها لا نستطيع معرفة ناسخ الحديث من منسوخه، كما سيتعذر فهم العديد من معاني الحديث الشريف دون إدراك دقيق للسيرة النبوية.

---

[1] – انظر: الإسلام بين الشرق والغرب، علي عزت بوجوفيتش، ص٢٨٠، مؤسسة بافاريا ١٩٩٤م، الطبعة الأولى.

[2] – وقد عاتب الله النصارى في اتخاذهم الرهبنة، قال تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾ [سورة الحديد من الآية ٢٧] وقد ذكر القرطبي في تفسير الآية قول قتادة رحمه الله: (الرهبانية التي ابتدعوها رفض النساء واتخاذ الصوامع) الجامع لأحكام القرآن (٢٦٣/٢٧) "مرجع سابق".

فالمنهج التاريخي حسب طبيعته يقتضي النظر في النصوص معزولة عن محيطها الخارجي كما سبق بيان ذلك في التعريف بالمنهج، لذلك فإن نتائجه تكون متقطعة إلى وحدات ومجموعات غير منتظمة، وهذا ما عانى منه كوك وأوقعه في غموض لا يجد لتوضيحه سبيلا بعد أن عزل منهجُه التاريخي بين القرآن الكريم كوثيقة تاريخية وبين السيرة النبوية كمجموعة وثائق أخرى مستقلة، يقول كوك معربا عن الحيرة التي واجهها في القرآن: (وبعودة على بدء إلى القرآن ذاته، نجد أن بنيانه بحاجة إلى شيءٍ من التوضيح.. فالقرآن كالكتاب المقدس مقسم إلى سور وآيات لكن لا توجد فيه أسفار.. وعادة ما تأخذ السورة اسمها من إحدى الكلمات الهامة التي قد تظهر في النص، وهكذا فالسورة الثانية تحمل اسم "البقرة" بسبب إحدى الإشارات إلى طلب قدمه موسى إلى الإسرائيليين يتضمن التضحية ببقرة.. وبهذا المستوى فالقرآن ملفت للنظر في عوزه للبنيان...

إذا ما تناولنا القرآن وحده [أي معزولا عن غيره] فسوف نجد أنه لا يخبرنا إلا القليل للغاية عن حوادث مسيرة حياة محمد، إنه لا يقص علينا تلك الحوادث، لكنه يكتفي بالإشارة إليها) ([1]).

لذلك ذهب به هذا العزل إلى نتائج لا تُعبر عن المضمون الصحيح لآيات القرآن الكريم، كما تختلف وتتناقض مع حقائق زمن السيرة، يظهر ذلك جليا في قوله: (سيكون من الخطأ النظر إلى هذه الأمة كأمة تقول بالمساواة بين بني البشر، فاللامساواة البشرية مقولة عادية في القرآن، إنْ داخل الجماعة أو خارجها) ([2]).

وما ذكره من عدم المساواة بين البشر في القرآن لا يتطابق مع حقيقة ما جاء في القرآن الكريم ولا مع واقع السيرة النبوية ومجتمعها الذي يُعد التطبيق الأمثل لما جاء به القرآن الكريم، ولو حاول فهم القرآن إلى جانب تطبيقه العملي المتمثل في السيرة النبوية، وهي المفسرة للقرآن والموضحة لأسباب نزوله لما وصل إلى هذه النتيجة، فالقرآن أعلنها صريحة لجميع الناس بلا استثناء ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ ﴾ [سورة الحجرات الآية١٣]، كما أن سيرة النبي ﷺ حافلة بما يؤكد هذا المعنى من خلال عموم دعوته ﷺ لجميع الناس والأمم، غنيهم وفقيرهم، شريفهم وضعيفهم دون استثناء، ومن ذلك أن قريشاً أهمها شأن المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا: ومن يكلم فيها رسول الله ﷺ ؟ فقالوا: ومن يجترئُ عليه إلا أسامة بن زيد حِب رسول الله ﷺ، فكلمه أسامة، فقال رسول الله ﷺ: (أتشفع في حد من حدود الله)؟ ثم قام فاختطب ثم قال: (أيها

[1] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٩٦ "مرجع سابق".

[2] – المرجع نفسه، ص٨١.

الناس إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة ابنة محمد سرقت لقطعت يدها) ([1])، ولو أوضح كوك من أين أتى بالنتيجة التي انتهى إليها، وما هو مستنده في ذلك لاستطعنا مناقشته في مستنده وفهمه له.

كذلك أيضا يتكرر التشتت مع كوك، وتكون الصورة ضبابية حينما يعزل بين مرويات السنة النبوية، ويتعامل مع كل نص كوثيقة تاريخية لها دلالة مستقلة عن النصوص الأخرى، فمن ذلك حديثه المشتت عن علامات الساعة وقرب يوم القيامة في الإسلام، يقول: (هذا ليس بالموضوع المعالج قرآنيا، لكن الروايات القديمة تتناوله باستفاضة، ومن تلك الروايات اخترنا كلماتنا التالية: المستقبل مقرف، وأحمق، وقصير الأمد، فأمة الإسلام سوف تتشظى إلى مجموعة من الطوائف المتصارعة، كما فعل بنو إسرائيل قبلهم تماما، وسوف يكون التحريض على الفتن متتاليا، الواحد يعقب الآخر، كقطع الليل المظلم، وسيحسد الأحياء الموتى، لكن الله سيرسل في نهاية الأمر فاديا..)(٢).

بينما لا يوجد في السنة النبوية نظرة تشاؤميه كهذه للمستقبل، فقد كان ﷺ دائم الفأل الحسن، بل حتى مع الإخبار عن علامات الساعة وهول يوم القيامة فإن النبي ﷺ يؤكد لأمته أهمية الاستمرار في العطاء والنظرة المتفائلة للمستقبل وعدم القنوط والجزع، يقول ﷺ: (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها) ([3])، وما ورد في الأحاديث النبوية عن الفتن وأشراط الساعة وعلامات قيامها الصغرى والكبرى فهو للتحذير من الفتن، وأن تلك الفترة ستكون عصيبة تتطلب المزيد من الصبر وقوة الإيمان لتحمل وقع الفتن على نفس المؤمن، لا لترسم هذا التشاؤم ولا ليُعبر عنها بالألفاظ التي استخدمها كوك مثل (مقرف) و(أحمق)، والتي لا وجود لها في السنة النبوية، وقد نهى النبي ﷺ عن سب الدهر وأيامه، كما في الحديث القدسي: (قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم، يقول: يا خيبة الدهر، فلا يقولن أحدكم: يا خيبة الدهر، فإني أنا الدهر، أقلب ليله ونهاره، فإذا شئت قبضتهما) ([4])، لذلك فإن هذه الألفاظ لا يمكن أن تؤدي معنى أو تصورا صحيحا لأحداث قيام الساعة كما في السنة النبوية.

١٢-أن كوك الذي طبق منهج البحث التاريخي على سيرة النبي ﷺ لم يطبق هذا المنهج مع أحداث قصص النبي عيسى عليه السلام، وإنما اكتفى بالنقل عن المصدر الذي

---

[1] – رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء باب(٥٤) ولم يسمه، حديث رقم(٣٤٧٥)، ص٧٢٧، "مرجع سابق".
ورواه مسلم، كتاب الحدود، باب(٢) قطع السارق الشريف وغيره، حديث رقم (١٦٨٨)، ص٧١٦ "مرجع سابق".

[2] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٦٠ "مرجع سابق".

[3] – رواه البخاري في الأدب المفرد، باب (٢٢٢) اصطناع المال، حديث رقم (٤٧٩)، ص١٦٨، دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٩٨٩م، الطبعة الثالثة.

[4] – رواه مسلم، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب (١) النهي عن سب الدهر، حديث رقم (٢٢٤٦)، ص٩٥١،"مرجع سابق".

يرى ويعتقد صحته وهو الكتاب المقدس، وهو ذات الأمر الذي ينتهجه مع قصص الأنبياء السابقين، والذين يعود تاريخ ظهورهم ونبوءاتهم إلى عصور يتضاعف قدمها مرات عديدة عن ظهور النبي محمد ﷺ ونبوءته، ففي الفصل الرابع من كتابه وهو بعنوان: (التاريخ التوحيدي) يذكر عددا من الأنبياء وفق ترتيب تسلسلهم الزمني، فيذكر آدم ثم نوح ثم إبراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم محمد عليهم الصلاة والسلام، ويقول بعدها: (الأدوار التي يلعبونها بحسب المنظور القرآني للتاريخ التوحيدي تتناسب إلى حد ما مع أدوارهم في الكتاب المقدس.. فآدم يظل الجد المشترك للبشرية، والذي يُطرد من الجنة مع رفيقته بسبب أكل الفاكهة المحرمة، أما نوح فهو الذي بنى الفلك.. ويظل إبراهيم ذاك الأب الذي يوشك على التضحية بابنه.. أما موسى فهو الذي يواجه فرعون..، كذلك فإن شخصيات أخرى من العهد القديم تظهر في القرآن، أبرزها يوسف، وداود وسليمان)([1]).

فجميع هذا القصص الذي أورده مما أوضحه وبينه القرآن الكريم هو وفق منهجه بحاجة لما يدعمه من وثائق تاريخية وأحافير ونقوش ونحوه، لكن كوك في هذه المرة ليس بحاجة لذلك لأن ما ذكره القرآن الكريم قد ذكره أيضاً الكتاب المقدس، فبالتالي انتفت الحاجة للمستندات والوثائق مع أن الكتاب المقدس أقدم عهدا، ولا يوجد سند يثبت صحة كل ما فيه، فلماذا لا تقع أخبار الكتاب المقدس ضمن إطار المطالبة بالوثائق والشواهد التاريخية، ويضيق الإطار بأخبار القرآن الكريم.

إن المسلك الموضوعي والدوافع العلمية المنصفة إذا ما سعت إلى تطبيق منهج علمي جديد فإنها تلتزم تطبيق هذا المنهج مع كل ما تنطبق عليه حاجة تطبيق هذا المنهج دون انتقائية لا تبرير لها.

١٣-أن كوك لم يُسمِّ أو يَذكر هذه الوثائق أو يضع صورها أمام القارئ، أو يذكر أين تُوجد هذه الوثائق، وإنما اكتفى بالإشارة إليها بأنها كتبت بلغة كذا أو لغة كذا، كما أنه لم يقدم مشروعا عمليا بديلا متكاملا بقاعدة بياناته الوثائقية، وإنما نَظَّر لهذا المشروع بأن دعا لهدم منهجية الإسناد، وأشار إلى وجود عدد من الوثائق التي رأى أنه من الممكن الاستفادة منها لمعرفة صحيحة غير تقليدية للسيرة النبوية، وأخذ يطبق المنهج التاريخي على هذه الوثائق في مسائل محدودة لا ترسم خارطةً واضحةً للسيرة النبويةُ، ولا تَظهر فيها تفاصيل ووقائع حياة النبي ﷺ، وكل ما استنبطه من هذه الوثائق الخارجية أنها أشارت إلى وجود فعلي لشخص اسمه محمد، وأنه كان تاجرا، وأنه كان يُؤكِّد على

[1] - محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص٥٠

دعوة إبراهيم عليه السلام، يقول كوك: (ما الذي تقوله لنا تلك المواد؟ دعونا نبدأ بالأمور الأساسية التي تتفق بها تلك المواد مع الروايات الإسلامية، فهي تستبعد أدنى شك وجود محمد كشخص فعلي: فنحن نجد اسمه في مرجع سرياني يرجع على الأغلب إلى زمن الغزوات..، في الوقت ذاته نجد أن مخطوطة ترجع إلى عام ٦٤٣م يمكنها أن تَخلق افتراضا قويا بحدوث شيء ما عام ٦٢٢م، من ناحيته فالتاريخ الأرمني الذي يرجع إلى ستينيات القرن السابع يشهد بأن محمدًا كان تاجرًا، ويؤكد على محورية إبراهيم في دعوته...

أما القرآن فلا يَظهر قبل السنوات الأخيرة من القرن السابع، بل لا يوجد بين أيدينا ما يُوحي بأن أتباع الديانة الجديدة حتى ذلك الوقت كانوا يُدعَون "مسلمين"، لكن بما أن هذه المواد غير كثيرة بأية حال، فإن صمتا من هذا النوع لا يعني لنا كثيرا)([1]).

فبهذه النتيجة يقرر أنه وِفقا للمنهج التاريخي فإن هذا ما ثبتت حقيقته حتى الآن، لكن ليس بالضرورة التوقف عند هذا القدر من المعرفة بالسيرة النبوية، لأن المجال قد يشهد مستقبلا معرفةً أكثر توسعًا بعد اكتشاف المزيد من الوثائق والمنحوتات والخُطَاطَات، فبالتالي يكون الواقع المعرفي الصحيح حاليا نافياً للسيرة النبوية بأكملها، وأنها أساطير وخرافات لروايات شفهية متناقلة غير ثابتة، ولا يُثبِتها المنهج التاريخي، فعلينا إذا أردنا الحقائق الثابتة البحث عن مزيد من الوثائق والمحفوظات التاريخية، وإلا فإن السيرة النبوية مُختلَقَة، وما ارتبط بها من عقيدة وشريعة وأخلاق ما هو إلا امتداد ذلك الاختلاق.

وهذه النتيجة الفقيرة لشح المصادر الخارجية التي توصل لها كوك هي منطقية وغير مستبعدة في ظل وثائق مشروعه البحثي، فما عسى أن تحمل وثائق خارجية بعيدة عن جغرافية أرض السيرة النبوية وأحداثها ومجتمعها، بل لا تُشكل لها هذه السيرة أي بُعد ديني أو عرقي أو قومي، كما لا تُؤثر في مجتمعها وتطلعها المستقبلي، أو حتى أن تكون قد أَسْهَمت في ماضيها وتُراثها، فلو جئنا بتاريخ أي أمة من هذه الأمم الخارجية وتلمَّسنا تاريخها في وثائق العرب داخل الجزيرة العربية، فإننا لن نجد إلا النزر اليسير عن أحوال تلك الأمم والشعوب، وقد يكون هذا النزر بعيدا عن الصحة والصواب، فتاريخ جميع الأمم إنما هو مثار اهتمام شعوبها ومؤرخيها، ولا يُسطِّر تاريخ الأمم إلا أبناؤُها، أما الشهادات والوثائق من خارج محيطها فلا تُعبر إلا عن معرفة سطحية، لا تستطيع الغور في تحليل الأحداث وأسبابها وطبيعتها، كما لا تتوافر إلا في حدود ضيقة.

[1] – محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ص١٠٣، "مرجع سابق".

الخاتمة:

إن السيرة النبوية نموذج بشري فريد في الخُلُق والحِكمة والعبادة لله عز وجل والصلة به، لذلك جاء التوجيه الرباني لعباده: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ [سورة الأحزاب من الآية ٢١]، ولتحقيق هذا التوجيه الرباني لابد من بقاء السيرة النبوية الصحيحة معلومة واضحة سليمة من التحريف والتغيير، فالله لا يطلب من عباده إلا ما في استطاعتهم تطبيقه وعمله.

وفي سبيل معرفة السيرة النبوية معرفة صحيحة بعيدة عن التحريف والتزوير، صَنَّف العلماء المسلمون كتبهم ومدوناتهم في السيرة النبوية من خلال مصدرين ثابتين لا يعتري موثوقيتهما لبس أو تحريف، فكان القرآن الكريم أول هذين المصدرين، وحيث أنه كتاب تشريع وهداية فقد أشار إلى أهم وقائع السيرة وأحداثها بينما فَصَّل المصدر الثاني وهو السنة النبوية الحديثَ عن وقائع السيرة وأهم أحداثها.

لذلك فإن منهجية السيرة كانت هي منهجية السنة النبوية التي اعتمدت على إسناد الرواية والنقل، وما تضمنته المنهجية من علوم الرواية والدراية في نقد الحديث سندًا ومتنًا، وقد قدَّم علماء الحديث في تتبع صحة الحديث والدقة في نقله والحكم عليه صحةً وضعفًا قواعد نقدية ومنهجًا واضحًا لم يعرف التاريخ الإنساني له مثيلا، بل إن كل من سعى لانتقاد هذا المنهج لم يجد فيه مثلبًا، أو حتى استطاع تقديم ما هو أوثق أو أدق في أي جزء من سلسلة إجراءات تطبيق هذا المنهج ([1]).

وقد سعى كوك إلى تبني مشروع منهجي لمعرفة السيرة النبوية من خلال هدم منهجية الإسناد التي رأى أنها تقليدية، تعتمد على النقل الشفهي، ولا تستند إلى وثائق خَطِّية، ولا تُفضي لنتائج دقيقة، وأقام على هذا الهدم دعوته لتطبيق المنهج التاريخي من خلال وثائق من خارج الإطار الإسلامي والعربي، وقد أبان هذا البحث عن مشروع كوك المنهجي، كما استعرض موجزا عن منهج إسناد الرواية وفق أصوله عند المحدثين، والذي كان محور التصنيف والتدوين في السيرة النبوية عند علمائها، وموجزا آخر عن منهج البحث التاريخي الغربي، ومن خلال هذين المنهجين تم مناقشة مشروع كوك بشقيه الهدمي والإنشائي وفق دراسةٍ علميةٍ وموضوعية يأمل الباحث أنها أوضحت عن الاعتلال المنهجي الذي صاحب كوك في مشروعه.

[1] – انظر نبوة محمد في الفكر الاستشراقي المعاصر، د.لخضر شايب، ص٣٢٥، "مرجع سابق".

وأشير هنا إلى أن مناقشة مشروع كوك لم تتضمن جميع ما أثاره الفكر الاستشراقي من شبهات ومطاعن، والتي انتجت توجه كوك وغيره لهدم منهج إسناد الرواية، نظرا لتشعب هذه الشبه وتشابكها بحيث يقود مناقشة شبهة إلى مناقشة أخرى متعلقة بها، وقد كان ذلك من تحديات هذا البحث، ولو تتبعنا جميع هذه الشبه لما وسع في ذلك سفر عظيم، ولَتَطَلَّب العمل نقل وترديد نتائج العديد من دراسات الباحثين السابقين الذين بحثوا وكتبوا في الرد على تلك الشبه ما يُغني عن التكرار وأجادوا في ذلك، فاكتفيت بالإشارة إلى عدد من تلك الدراسات، واقتصرت في مناقشة كوك على ما صَرَّح به من الادعاءات دون غيرها.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل في رضاه، وأن يوفقنا جميعا لصالح القول والعمل، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه.

قائمة المراجع:

١- القرآن الكريم.

٢- أثر الاعتماد على المصادر الإسلامية الأولى للسيرة النبوية وتطور منهجيات البحث العلمي الغربي على صورة نبي الإسلام في أدبيات المستشرقين المعاصرين، د.محمد الرهوان، مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١٦٨.

٣- الأدب المفرد، الإمام البخاري، دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٩٨٩م، الطبعة الثالثة.

٤- الاستشراق وتشكيل نظرة الغرب للإسلام، أ.د.محمد الشرقاوي، دار البشير٢٠١٦م الطبعة الأولى.

٥- الإسلام بين الشرق والغرب، علي عزت بوجوفيتش، مؤسسة بافاريا ١٩٩٤م، الطبعة الأولى.

٦- أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت دراسة نقدية، أ.د.محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الرشد ٢٠١٩م، الطبعة الأولى.

٧- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٦م.

٨- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة ١٩٥٨، الطبعة الثالثة.

٩- البداية والنهاية، لابن كثير، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٩٤م، الطبعة الأولى.

١٠- تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، د.حاكم عبيسان المطيري، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ٢٠٠٢م.

١١- تاريخ حركة الإستشراق، يوهان فوك، ترجمة عمر لطفي العالم، دار قتيبة بدمشق ١٩٩٦م، الطبعة الأولى.

١٢- تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، فلهاوزن، ترجمة د.محمد عبدالهادي أبو ريده، لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٥٨م.

١٣- تاريخ العلم، جورج سارتون، دار المعارف بمصر ١٩٩١م.

١٤- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، مطبعة الاستقامة بمصر ١٩٥٤م، الطبعة الثالثة.

١٥- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، دار الاستقامة بالقاهرة ٢٠٠٨م، الطبعة الأولى.

١٦- التمهيد، ابن عبدالبر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ١٣٨٧هـ.

١٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، دار الفكر ببيروت دون الإشارة لتاريخ نشر.

١٨- تيسير مصطلح الحديث، د.محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض ١٩٨٧م، الطبعة الثامنة.

١٩- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م، الطبعة الأولى.

٢٠- جامع البيان في تفسير القرآن، للطبري، المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢٩هـ، الطبعة الأولى.

٢١- الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ، ابن الجوزي، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٥م، الطبعة الأولى.
٢٢- ديوان عبيد بن الأبرص، ترجمة د.حسين نصار محقق الديوان، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٧م، الطبعة الأولى.
٢٣- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي، دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٩٨٧م، الطبعة الثالثة.
٢٤- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، مطبعة محمد علي صبيح بمصر، دون الإشارة لتاريخ نشر.
٢٥- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي ببيروت ١٩٨٧م، الطبعة الرابعة.
٢٦- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د.مصطفى السباعي، دار الوراق ببيروت ٢٠٠٢م، الطبعة الثالثة.
٢٧- سنن ابن ماجة، شركة الطباعة العربية السعودية ١٩٨٤م، الطبعة الثانية.
٢٨- سنن أبي داود، دار الكتب العلمية ببيروت ٢٠٠١م، الطبعة الأولى.
٢٩- سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي ببيروت ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى.
٣٠- سنن النسائي، دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٩٨٨م، الطبعة الثالثة.
٣١- السيرة النبوية، لابن هشام، مراجعة محمد خليل هراس، مكتبة الجمهورية بمصر، دون الإشارة لتاريخ نشر.
٣٢- السيرة النبوية الصحيحة، د.أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٩٩٤م، الطبعة السادسة.
٣٣- السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، د.أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ١٩٩٤م، الطبعة السادسة.
٣٤- صحيح البخاري، دار الأرقم ببيروت، دون الإشارة لتاريخ نشر.
٣٥- صحيح مسلم، دار الكتاب العربي ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى.
٣٦- طبقات ابن سعد، دار التحرير للطباعة والنشر بمصر ١٩٧٠م.
٣٧- علم التاريخ عند المسلمين، د.أحمد خليل الشال، دار السقيفة بمصر ٢٠١٢م، الطبعة الأولى.
٣٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، المطبعة الأدبية بمصر عام ١٣٢٠هـ، الطبعة الأولى.
٣٩- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي بالدمام ١٩٩٦م، الطبعة الأولى.

٤٠- في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، شبلي النعماني، ترجمة د.يوسف عامر، وطبع على نفقة د.حسن عباس زكي، ٢٠٠٥م، دون الإشارة لبيانات نشر أخرى.
٤١- القرآن والتوراة والإنجيل في ضوء العلم الحديث، موريس بوكاي، ترجمة عادل يوسف، الأهلية للنشر بالأردن، ٢٠٠٩، الطبعة الأولى.
٤٢- قفو الأثر في صفو علوم الأثر، رضي الدين الحلبي، دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٤٠٨هـ، الطبعة الثانية.
٤٣- قواعد في علوم الحديث، ظفر العثماني، العبيكان للطباعة والنشر بالرياض ١٩٨٤، الطبعة الخامسة.
٤٤- الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، المطبعة الأميرية بمصر ١٣١٩هـ، الطبعة الثانية.
٤٥- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، جمعها محمد حميدالله، دار النفائس ببيروت ١٩٨٥م، الطبعة الخامسة.
٤٦- محمد نبي الإسلام، مايكل كوك، ترجمة د.نبيل فياض، دار الرافدين ببيروت ٢٠١٦م.
٤٧- المدخل إلى الدراسات التاريخية، انجلو وسنيوبوس، وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨١م، الطبعة الرابعة.
٤٨- المستشرقون والسيرة النبوية بحث مقارن في منهج المستشرق البريطاني المعاصر مونتغومري وات، د.عماد الدين خليل، ضمن مجموعة أبحاث بعنوان: (مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية) نشره مكتب التربية لدول الخليج عام ١٩٨٥م.
٤٩- المعجم الفلسفي، د.جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني ببيروت ١٩٨٢م.
٥٠- مقدمة ابن خلدون، تحقيق د.علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، الطبعة الثالثة.
٥١- مقدمة ابن الصلاح مع الشرح التقييد والإيضاح، للحافظ العراقي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٩٦٩م، الطبعة الأولى.
٥٢- منهج البحث التاريخي، د.حسن عثمان، دار المعارف بمصر، دون الإشارة لتاريخ نشر، الطبعة الثامنة.
٥٣- مناهج البحث العلمي، د.عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٧م، الطبعة الثالثة.
٥٤- مناهج البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، د. حلمي صابر، إيجيبت ستار للطباعة ٢٠٠٠م، الطبعة الثانية.
٥٥- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د.علي سامي النشار، دار المعارف بمصر ١٩٧٨م، الطبعة الرابعة.

٥٦- مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين وعلماء الغرب، محمد البشير مغلي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية٢٠٠٢م، الطبعة الأولى.

٥٧- منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، د.أكرم ضياء العمري، دار إشبيليا١٩٩٧م، الطبعة الأولى.

٥٨- موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، منشورات عويدات ببيروت ٢٠٠١م، الطبعة الثانية.

٥٩- منهاج أهل السنة، لابن تيمية، المطبعة الأميرية عام ١٣٢٢هـ، الطبعة الأولى.

٦٠- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى.

٦١- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٩٨٣م، الطبعة الثانية.

٦٢- موسوعة المستشرقين، د.عبدالرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠١٥، الطبعة الخامسة.

٦٣- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، مكتبة طيبة بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ.

٦٤- نصان يهوديان حول بدايات الإسلام، ترجمه د.نبيل فياض بمعاونة باتريشا كرون، عام ١٩٩٧م دون الإشارة لدار نشر.

٦٥- النقد التاريخي، د.عبدالرحمن بدوي، وهو مجموع يضم ترجمة ثلاثة كتب، وكالة المطبوعات بالكويت عام ١٩٨١م، الطبعة الرابعة.

٦٦- نقد النص، بول ماس، وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨١م، الطبعة الرابعة.

٦٧- نبوة محمد في الفكر الاستشراقي المعاصر، د.لخضر شايب، مكتبة العبيكان ٢٠٠٢م، الطبعة الأولى.

المواقع الإلكترونية:

٦٨- ترجمة كوك لنفسه على صفحة أعضاء هيئة التدريس بقسم دراسات الشرق الأدنى بجامعة برينستون. https://nes.princeton.edu/people/michael-cook

٦٩- موسوعة معرفة الإلكترونية

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D9%84_%D9%83%D9%88%D9%83_(%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE)/simplified